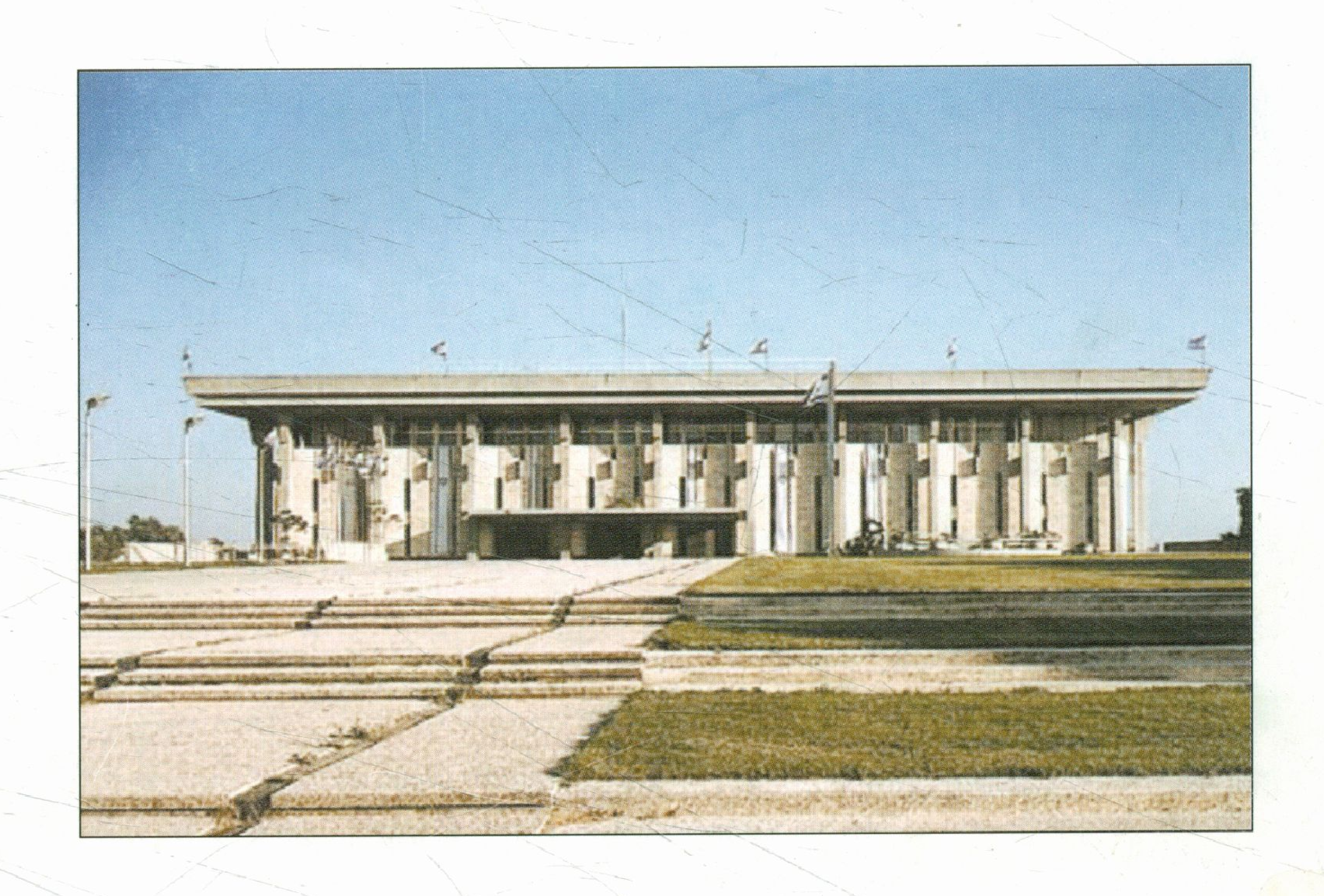
الكنيست الـ ١٦:
(ملامح واتجاهات)



مجموعة من المقالات لعدد من الكتّاب

ترجمة: مدار

تقديم: انطوان شلحت



20 أوراق إسرائيلية

الكنيست الـ ١٦:
(ملامح واتجاهات)

بأقلام:
شاحر إيلان، نداف شرغاي،
أريه ديان، جدعون ألون،
موشي غورالي، تسفي زرحيا،
روتي سيناي،
نوريت وورجفت، باروخ قرا

ترجمة «مدار»
تقديم: أنطوان شلحت

سلسلة أوراق إسرائيلية (٢٠)

يحررها : انطوان شلحت

أيار ٢٠٠٤

تصدر هذه السلسلة عن :



المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله - شارع يافا - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ - ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٦/ ٢٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

الفهرست

تقديم

الكنيست الـ١٦: ملامح وإتجاهات

بقلم: أنطوان شلحت

يضم هذا العدد من «أوراق اسرائيلية» تقارير صحافية حول الكنيست الإسرائيلية الحالية، السادسة عشرة (بدأت ولايتها في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٣)، من جوانب متعددة ومختلفة تحيل إلى أدائها العام باعتبارها السلطة التشريعية، في جهة، وفي أخرى باعتبارها القاعدة النيابية للسلطة التنفيذية (الحكومة) التي تقف على رأس هرم السلطة السياسية في اسرائيل.

وقد ظهرت هذه التقارير في ملحق خاص حول الكنيست أصدرته صحيفة «هآرتس» في ٢٦ نيسان ٢٠٠٤، عشية يوم الاستقلال الأخير، الـ ٥٦، لدولة اسرائيل.

من منطوق هذه التقارير، إجمالا وتفصيلا، تنبسط أمام القارىء صورة عامة وشاملة كفاية عن الكنيست الاسرائيلية الحالية، لناحية جوانب عديدة، لعلّ أهمها جانب تركيبتها الحزبية التمثيلية التي زكّت ولا تنفك تزكّي سيطرة شبه مطلقة لإئتلاف حكومي، من أحزاب اليمين المتطرف ويمين الوسط، على مقاليد الحكم. ومع أهمية التجوهر في هذا الجانب البالغ الأثر، يبقى من الجدير ملاحظة ما يلي أيضاً:

١. تصاعد نفوذ وتأثير قوى اليمين المتطرف، وبالذات الإستيطاني، في الكنيست الراهنة، وهذا ما يعبّر عنه، ضمن أشياء محددة أخرى، إزدياد عدد أعضاء الكنيست من

سكان المستوطنات الكولونيالية في المناطق الفلسطينية المحتلة وتفوّق نسبتهم أضعافًا مضاعفة على نسبة المستوطنين من مجموع السكان اليهود. هؤلاء يجدون، بطبيعة الحال، «لغة مشتركة» مع وزراء وأعضاء كنيست من حزب «الليكود» الحاكم. ويفضي هذا الأمر، ربما ببوادر أولية، الى تحولات أخذت تطرأ في الفترة الأخيرة على هذا الحزب، الى جهة تعزيز الطابع القومي – الديني على حساب خدش طابعه التقليدي: القومي – العلماني. ولئن كان مثل هذا التحول قد أضحى قارًا أو يكاد في الساحة الخلفية للسياسة الاسرائيلية، فان في النتائج التي أسفر عنها الاستفتاء بين منتسبي «الليكود» على خطة أريئيل شارون، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بشأن «فك الارتباط»، وقد جرى بعد ظهور ملحق «هآرتس» بحوالي أسبوع، إشارة بليغة الى مداليل هذه التحولات والى مترتباتها المتوقعة في الساحة الأمامية لتلك السياسة، في غضون الفترة القليلة المقبلة.

٢. في العام ٢٠٠٠ بادرت الكنيست، في ظل رئاسة العمالي أبراهام بورغ لها، الى استحداث «آلية اعتكاس» جديدة لعملها تمثلت في ما أسمته «مؤشر الكنيست». وقصدت منه أن تتفحص كيفية إنعكاس مكانتها في نظر الجمهور الاسرائيلي الواسع. وأظهر هذا المؤشر أن حوالي نصف الجمهور يعتقدون بأن الكنيست تثير في نفوسهم «مشاعر الخجل». وربما على ضوء ذلك، وفقما يشير «شاحر إيلان» في أحد المقالات، لم تكرر الكنيست تجربة إجراء هذا المؤشر. وربما يكون السبب تبدل الرئيس كذلك. على أية حال فقد قررت جريدة «هآرتس»، بالتعاون مع معهد «ديالوغ»، أن تخوض التجربة ذاتها من خلال إستطلاع للرأي خاص بالملحق المذكور. وأظهر الاستطلاع أيضًا نتائج مذهلة من وقائع تقدير الجمهور لمكانة سلطتهم التشريعية. «يتصدر» هذه الوقائع أن أكثر من الثلثين يعتقدون بأن الإجرام المنظّم تغلغل الى الكنيست بهذا القدر أو ذاك (٤٣ بالمئة يعتقدون بأن هذه الظاهرة لا تزال في نطاق ضيّق و٢٤ بالمئة يعتقدون بأن نطاقها واسع). الأمر المثير هنا، والذي تستنكف التقارير عن التطرق إليه، أن المشبوهين بعلاقة ما مع الإجرام المنظم من أعضاء الكنيست المنتخبين معدودون كافتهم على يمين الخارطة الحزبية، بل وعلى أشدّ

أنواع هذا اليمين تطرفاً حيال الفلسطينيين. هنا يسأل السؤال حول ما إذا كان هذا التطرف السياسي الجامح ناجماً عن دوافع عقائدية صرفة أم عن تساوق محسوب مع «روح العصر» السائدة في مناخ السياسة الإسرائيلية، بما يسعف هؤلاء، بسهولة ويسر، في كسب ودّ القاعدة العريضة لجمهور الناخبين الاسرائيليين؟. عند هذا الحدّ، ودون أن يعني الأمر إستخفافًا أو تبسيطًا لشوفينية العقيدة الاسرائيلية المؤدلجة بالصهيونية، ينبغي تذكّر أن مثل هذه المسلكية الرعناء ذات أسس ودعامات في الواقع الاسرائيلي نفسه، وآية ذلك ما نشهده خلال الفترة القليلة الفائتة في هذا الخصوص حتى بإيحاء مباشر من شارون، الذي بات السؤال حول «الثمن» الذي سيدفعه الفلسطينيون كلما ضاق أكثر فأكثر حول عنقه خناق تحقيقات البوليس معه ومع أفراد أسرته بشأن قضايا الارتشاء والفساد، بمثابة سؤال شبه حتمي ملازم لكل حركة أو نأمة من تحركاته الأخيرة.

٣. إزدادت في الكنيست الـ ١٦ المؤشرات إلى تآكل سلطة القانون وإلى إنكفاء الإهتمام بالقضايا الاجتماعية، سواء تلك المرتبطة بوضعيات المواطنين أنفسهم في ظل ما كان يعتبر حتى وقت قريب «دولة رفاه» أو تلك المرتبطة بأوضاع العمال الأجانب، فضلاً عن تآكل الجهود المنصرفة الى سنّ دستور وعن تعمّق علاقات التوتر والتنافر مع السلطة القضائية، والتي عادة تندّ عنها مواقف مفرطة في عدائها حيال المحكمة الاسرائيلية العليا وحيال مكانتها وأحكامها.

٤. يشتمل أحد التقارير على «ثبت» بأعضاء الكنيست الذين خضعوا أو ما زالوا يخضعون لتحقيقات بوليسية بشتى التهم. ومن مفارقات التمثيل أن هذا «الثبت» بمعطياته يكاد يكون عابرًا لجميع الأحزاب الاسرائيلية، في الائتلاف والمعارضة، في اليمين و«اليسار»، الأحزاب العلمانية والدينية، كما يضم عضو الكنيست العربي عزمي بشارة، الذي يحاكم بتهمة ذات طبيعة سياسية بحتة، فيما يحاكم الآخرون كافة بتهم ذات طبيعة جنائية، بدءًا من شارون نفسه. وإنها مفارقة مؤسية لكونها، في الآن ذاته، تعبّر عن مبلغ تعزّز النزعة العدائية الاسرائيلية الرسمية إزاء المواطنين العرب وممثليهم المنتخبين على خلفية

كفاحهم النوعي من أجل السلام العادل ومن أجل حقوقهم كمواطنين متساوين، خارج إطار الأحزاب الصهيونية و«إجماعها القومي».

*****

ثمة الكثير من التفاصيل الأخرى، المثيرة هي أيضاً، في هذه التقارير. وجميعها تؤشر الى ملامح الكنيست الـ ١٦ وإتجاهاتها التي تشكّل، بكيفية ما، إتجاهات الجمهور الاسرائيلي العريض.

ما الذي يمكن تعويله على كنيست بتركيبة كهذه؟ ما هي الخيارات المتاحة والرهانات المؤجلة؟ كيف ستتأثر التطورات الداخلية والخارجية، السياسية وغيرها، بتلك الملامح والإتجاهات السائدة في الكنيست؟ هل سيؤثر وعي الجمهور، حسبما استقطره الإستطلاع المتعلق بالنظرة العامة إلى الكنيست، والذي تشفّ عنه قراءة ذلك الجمهور لمكانة الكنيست وطبيعة ملامحها، على أنماط التصويت المقبلة؟. كل هذه الأسئلة، وغيرها كثير، قد لا نعثر على أجوبة شافية عنها في هذه التقارير، لكن في الإمكان التقدير أن من شأنها التأدية إلى طرحها على الأجندة.

الأمر الوحيد شبه الأكيد الآن هو أن الأيام المقبلة كفيلة بأن تبدي فيما إذا كانت تلك الأسئلة والهواجس واستحقاقاتها المرغوبة ستطرح على الأجندة الاسرائيلية بقوة تبررها الوضعية المزرية للكنيست أو ستطرح على إستحياء فحسب، أو تبقى في إطار المسكوت عنه كما هي الحال حتى الآن، بدعوى عدم إهدار طاقات تنأى بأصحابها عن «ضرورة الإنشغال» في «حروب أخرى» تستدعي «إجماعًا قوميًا» تحت السقف الواحد للبرلمان: من الإجرام المنظّم إلى أقصى اليمين المتطرف، الذي ينبيء الواقع بديمومة سيطرته على زمام الأمور السياسية في إسرائيل.. حتى إشعار آخر.

الإجرام المنظّم تغلغل إلى الكنيست

بقلم: شاحر إيلان

منذ سنوات عديدة ومكانة الكنيست في إستطلاعات الرأي متدنية بشكل كبير، كما تجسد ذلك من خلال بحث كبير للغاية اجرته الكنيست بنفسها في تشرين الثاني ٢٠٠٠ وسمي «مؤشر الكنيست». فقد قال حوالي نصف الذين جرى سؤالهم آنذاك ان الكنيست تثير لديهم شعورا بالخجل. ولعل الخجل هو السبب في عدم تكرار الكنيست مثل هذا الاستطلاع منذ ذلك الحين، وربما ادى الى ذلك حقيقة ان هذا كان مشروع رئيس الكنيست السابق ابراهام بورغ، الذي آمن بانه يتوجب «نشر الغسيل الوسخ» خارج الكنيست بهدف التحسين. وبعد ان تم استبدال بورغ لم تعد الكنيست الى المؤشر.

ويبدو بالذات ان من شأن مؤشر جديد ان يزود المعنيين بقصة مثيرة، اذ يظهر ان التدني في مكانة دورة الكنيست الحالية قد تعدى الارقام القياسية كافتها. فهذه الدورة للكنيست، التي تم فيها الكشف عن ان اعضاء الكنيست يزيفون التصويت؛ وفي دورة الكنيست الحالية تكرر الرفض لنزع الحصانة البرلمانية عن اعضائها، الذين طلب المستشار القضائي للحكومة مقاضاتهم. ولذا فان السؤال المفتاحي في استطلاع «هآرتس» و«ديالوج» (معهد لاستطلاعات الرأي) كان بطبيعة الحال السؤال حول ما إذا كانت الدورة الحالية للكنيست هي الاسوأ في نظر الجمهور(*).

(*) نتائج الاستطلاع تستند إلى عينة تمثيلية للسكان البالغين في اسرائيل. وأجرت الاستطلاع لصالح صحيفة «هآرتس» شركة «ديالوغ» (حوار) بإشراف البروفسور كميل فوكس من قسم الإحصاء في جامعة تل أبيب. وقد أجري في ١٩ نيسان ٢٠٠٤ وشارك فيه ٥٠٠ شخص هم عينة تمثيلية من أصحاب حق الاقتراع مع هامش خطأ نسبته القصوى ٣٨ر٤ بالمئة.

وقد اتضح ان ٤٧٪ من الجمهور يعتقد فعلا ان هذه الدورة اسوأ من سابقاتها. ويعتقد ١٤٪ انها افضل من سابقاتها، وثلث المستطلعين يعتقدون بانها مشابهة للدورات السابقة. ومن بين الذين يعتقدون ان الدورة الحالية أسوأ من الدورات التي سبقتها، هناك واحد من بين كل ثلاثة مستطلعين (٣٣٪) يعتقد انها اسوأ بكثير من الدورات التي سبقتها. وقال ١٤٪ انها أسوأ بقليل. ويعتقد اكثر من ثلثي معسكر اليسار ان هذه أسوأ دورة للكنيست. حتى ان ٣٥٪ من اليمين يعتقدون على هذا النحو - مقابل ٢١٪ فقط يعتقدون انها افضل من سابقاتها. هل ثمة نقطة ضوء للكنيست؟ ربما فقط في حقيقة انه في هذه المسألة «خرجت» أقل سوءا بكثير من المسائل التي تتلوها.

وهناك ظاهرة لم تكن لتخطر على بال احد في دورات الكنيست السابقة، وهي تفسر ايضا ما الذي يميز الكنيست الحالية: ثلثا الجمهور يعتقدون ان الإجرام المنظم تغلغل الى الكنيست. ويعتقد ٤٣٪ من الجمهور ان حجم هذه الظاهرة ما زال صغيرا، و٢٤٪، اي واحد من كل اربعة، يعتقدون ان حجمها كبير. وفقط ١٩٪، واحد من كل خمسة، يعتقدون ان الادعاء بتغلغل الإجرام المنظم الى الكنيست غير صحيح. الاتفاق حول هذا الموضوع واسع: ففي اليمين ايضا، يعتقد الثلثان ان الإجرام المنظم تغلغل حقًا الى الكنيست.

حوالي ٢٠ عضو كنيست كانوا متورطين في شبهات جنائية ملموسة في السنوات الاخيرة، ويشير الاستطلاع الى ان الجمهور يرى إلى اعضاء الكنيست بكونهم اشخاصًا غير مستقيمين. وفي سلم من خمس درجات، منح واحد من بين كل عشرة علامة اعلى من المتوسط لاستقامة أعضاء الكنيست (٤ او ٥ من ٥). ولكن الثلث (٣٤٪) منحوا العلامة المنخفضة (١ من ٥)، ومنح الربع علامة ٢ من ٥، والخلاصة، أن معدل العلامات لاستقامة اعضاء الكنيست كانت ٢,٢ من ٥.

رفضت لجنة الكنيست الحالية ثلاث مرات نزع الحصانة البرلمانية عن اعضاء كنيست طالب رئيس الكنيست بمقاضاتهم. ولا يزال طلب لنزع الحصانة معلقا من جانب رئيس هذه اللجنة. وعلى هذه الخلفية ثمة ادعاء تجاه اللجنة بان اداءها يحيل إلى أداء «ناد

للاعضاء« . ويبدو ان هذا هو السبب الذي جعل ٨١٪ من الجمهور - اربعة من كل خمسة- يعتقدون بوجوب اخراج صلاحيات نزع الحصانة عن اعضاء الكنيست من ايدي اللجنة . فيما ايد ١٤٪ فقط ، واحد من كل سبعة ، ابقاء الصلاحية في أيديها . وهناك ٩٪ يؤيدون تحويلها الى الهيئة العامة للكنيست ، اي ان ربع الجمهور (٢٣٪) يعتقدون انه بالامكان ابقاء صلاحية نزع الحصانة في ايدي اعضاء الكنيست .

ويعتقد ٥٠٪ ، نصف المستطلعين ، انه يتوجب نقل هذه الصلاحية الى ايدي لجنة مكونة من شخصيات عامة ليسوا اعضاء كنيست . وهناك ٢٢٪ يعتقدون ان القرار يجب ان يمر على لجنة مكونة من شخصيات عامة واعضاء كنيست . حتى في اليمين ، يؤيد ٨٠٪ اخراج صلاحية نزع الحصانة من ايدي اللجنة .

والحديث ليس عن قضية تقنية وحسب . فالاستقلالية في مواضيع مثل تحديد الراتب او نزع الحصانة تكتسب اهمية كبيرة لضمان مكانة واستقلالية السلطة التشريعية . وحقيقة ان الجمهور لا يثق باعضاء الكنيست في هذه المواضيع هي شهادة قاسية لانعدام ثقة هذا الجمهور بمنتخبيه . وكم هو الامر غريب ان الجمهور مضطر الى أن ينتخب كل اربع سنوات اشخاصًا لا يستطيع الوثوق بهم فيما يتعلق بموضوع اساسي مثل نزع الحصانة . وفعلا ، فان علامة الثقة التي منحها الجمهور للكنيست كانت ٤ر٢ من ٥ر٣٠٪ من الجمهور لا يثق بالكنيست بتاتا . وفقط ١٣٪ من الجمهور اعطى اجابة تعكس ثقة فوق المتوسطة (٤ او ٥ من ٥) .

غبي ، جانح ، لص ، وقح ، اهبل ، استفزازي ، لوطي وإنسان حقير - هذه الصفات هي جزء صغير فقط من الالفاظ التي تفوه بها اعضاء الكنيست في الدورة الحالية حيال بعضهم البعض . ويعتقد ثلاثة من كل خمسة (٥٩٪) ان الالفاظ النابية التي يتفوه بها اعضاء الكنيست تجلب الخزي والعار للكنيست . ويعتقد ٢٨٪ فقط ان الامر طبيعي في دولة يسودها التوتر والمزاج العصبي مثل اسرائيل . وعلى كل حال ، فان الاستطلاع اظهر ان الجمهور يصدّق تفوهات اعضاء الكنيست النابية ، جميعها .

الكنيست الحالية هي التي صادقت على الخطة الاقتصادية العاجة بالضربات الاقتصادية

والتي بادر اليها وزير المالية بنيامين نتنياهو . مجموعة الضغط (لوبي) الاجتماعية في الكنيست بالكاد تعمل . وليس غريبا ان تكون العلامة التي منحها الجمهور لأعضاء الكنيست على اكتراثهم بالوضع الإقتصادي لمواطني اسرائيل متدنية بشكل خاص : ١ر٢ من ٥ ، حيث يعتقد اثنان من كل خمسة (٣٩٪) ان اعضاء الكنيست لا يأبهون بتاتا بالوضع السالف (علامة ١ من ٥) . و٢٩٪ منحوا علامة منخفضة بدرجة ٢ من ٥ ، فقط ١١٪ يعتقدون ان اعضاء الكنيست يأبهون كثيرا او يأبهون قليلا .

المستوطنون يخلفون أعضاء الكيبوتسات ... أيضاً في الكنيست

بقلم : نداف شرغاي

في أوج القوة البرلمانية للمستوطنات الزراعية والكيبوتسات، في سنوات اسرائيل الأولى، فاز عضو كنيست أو ثلاثة وحتى أربعة من أصل تجمع سكاني واحد. وفي معظم الحالات كان هذا التجمع لا يضم إلا بضع مئات من السكان. نهلال كانت أبرز التجمعات التي خرج منها عدد كبير من أعضاء الكنيست ولكن هناك تجمعات أخرى أرسلت أزواجاً من أعضاء الكنيست مثل عين حارود (اسحق طبنكين وأهرون تسيزلينغ) ومشمار هعيمك (يعقوب حزان ومردخاي بنطوف).

ولكن بعد سنوات عديدة استطاع وسط سكاني آخر، هو وسط المستوطنين، أن يصل إلى ذروة تمثيله البرلماني، ومرة أخرى عادت مستوطنات صغيرة نسبياً تخرج ازواجاً من أعضاء الكنيست: نيسان سلوميانسكي وشاؤول يهلوم من «المفدال» هما من مستوطنة «الكناه»، أوري أريئيل و د. أريه الداد من الاتحاد الوطني يسكنان في «كفار أدوميم»، أفيغدور ليبرمان الذي استقال من الكنيست بعد أن عيّن وزيراً هو جار عضو الكنيست من الليكود ميخائيل جورلوفسكي في مستوطنة «نوكديم».

كان ربع أعضاء الكنيست الأولى والثانية تقريباً (٢٨ عضو كنيست) هم من أبناء «المستوطنات العمالية» ومعظمهم كانوا من أعضاء الكيبوتسات، بعضهم جاء من المستوطنات الزراعية. ومنذ ذلك الوقت أخذ عدد ممثلي الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية في الهبوط. في الكنيست السابعة وصل عدد أعضاء الكيبوتسات إلى عشرة أعضاء فقط.

اليوم يوجد في الكنيست ثلاثة أعضاء من الكيبوتسات وستة أعضاء من المستوطنات الزراعية (خمسة منهم ينتمون إلى كتل اليمين). في المقابل بدأ عدد أعضاء الكنيست من سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة في الإزدياد. المستوطن الأول الذي دخل إلى الكنيست هو حنان بورات من كفار عتصيون، وكان ذلك في الكنيست العاشرة، في ١٩٨١. ومنذ ذلك الوقت أدى ازدهار الاستيطان في «يهودا والسامرة» وغزة خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى مضاعفة تمثيل المستوطنين في الكنيست. في الكنيست السابقة، الخامسة عشرة، دخل إلى الكنيست عشرة مستوطنين. وفي الكنيست الحالية - السادسة عشرة - وصل عددهم إلى ١١ عضو كنيست هم: تسفي هندل، أوري أريئيل، أريه الداد، بيني ألون، أفيغدور ليبرمان، من الاتحاد الوطني (ليبرمان استقال من الكنيست لصالح اليعيزر كوهين)، نيسان سلوميانسكي، شاؤول يهلوم من المفدال، يولي إدلشتاين، ميخائيل جورلوفسكي ويحيئيل حزان من الليكود، ونسيم دهان من «شاس».

البروفسور شيفح فايس، الخبير في العلوم السياسية والذي كان عضواً في الكنيست لسنوات طويلة وشغل منصب رئيس الكنيست الثالثة عشرة، قال إنه يوجد تشابه كبير بين المستوطنين وأعضاء الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية ولكن يوجد فارق جوهري بين هذين الوسطين السكانيين هو أن أعضاء الكنيست من المستوطنات العمالية جاءوا من قلب الإجماع الوطني في حين أن أعضاء الكنيست المستوطنين جاءوا من قلب الإختلاف.

في الكيبوتسات والموشافات والمستوطنات، على حد سواء، يرون في ممثليهم في الكنيست نخبة محترمة في وسطهم السكاني، يقول شيفح فايس. ويضيف: «هم يشبهون بعضهم البعض بكونهم بارزين ويحملون معتقدات صهيونية طلائعية ويرفعون شعارات مثل احتلال الأرض، رسم حدود إسرائيل أو احتلال الأرض القاحلة. الحلم الذي تمسك به حزب العمل وهو حدود التقسيم + هو أيضاً منذ ١٩٦٧ حلم «المفدال»، «بني عكيفا»، «غوش أيمونيم» وحركات مشابهة في مناطق يهودا والسامرة وغزة والجولان. ولعل ارتفاع

عدد أعضاء الكنيست من هذه الأوساط يشير إلى أن الإصرار على التمسك بهذا الحلم قد تمكن عميقاً في نفوس الوسط الذي يمثلونه، أي المستوطنين، الذين يقترب تعدادهم من ربع مليون نسمة». قبل حوالي عشر سنوات شكّل المستوطنون ما نسبته حوالي ٢٪ فقط من السكان اليهود واليوم تصل نسبتهم إلى ٤٪ - وهي النسبة التي شكلها سكان الكيبوتسات في السنوات الأولى لدولة إسرائيل.

مع ذلك، يؤكد شيفح فايس، وجود فارق كبير بين هذين الوسطين، وهو «أن أعضاء الكنيست من الكيبوتسات في سنوات الدولة الأولى كانوا جزءاً من قيادة الييشوف. وقد جاءوا من صلب المجتمع الإسرائيلي وارتبط بهم كتّاب وشعراء إسرائيليون. وكان في عدادهم شخصيات مثل حزان (يعقوب)، مئير يعاري من مرحافيا، حاييم جباتي من عين حارود، يسرائيل جليلي من نعان، يغئال ألون من غينوسار، إسرائيل بار يهودا من ياغور. غولدا مائير سكنت لفترة معينة في مرحافيا. دافيد بن غوريون سكن في أواخر عمره في سديه بوكير. شعراء وكتّاب، مثل ناتان الترمان وأبراهام شلونسكي، كتبوا لهم. مسرح «هبيما» ذهب لعرض مسرحياته في عيمق يزراعيل، ومسرح «الكاميري» خصص لهم مسرحيات. لم يكن قائد واحد في المستوطنات إلا وكان له إبن أو إبنة في الكيبوتسات. هذه كانت خلاصة الطباع القومية الإسرائيلية. أعضاء الكنيست من المستوطنات العمالية وصلوا إلى الكنيست من خلال دفء الإجماع الوطني في حين أن أعضاء الكنيست من يهودا والسامرة وغزة وصلوا إلى الكنيست من خلال صراع متواصل».

من الصهيونية الدينية إلى الدينية الصهيونية

للإرتفاع المثير لأعضاء الكنيست من المستوطنين ثمة خلفية أيديولوجية محددة. الدكتور جدعون أرن، المحاضر في علم الإجتماع في الجامعة العبرية والذي بحث في حركة «غوش إيمونيم»، قال ذات مرة إن السيرورة التي حصلت لدى الجمهور الديني الوطني في أعقاب حرب الأيام الستة كانت انتقالاً من الصهيونية الدينية إلى الدينية الصهيونية. ويوضح أرن

بأنه إذا فهمت الدينية في الماضي على أنها أمر شخصي تقريباً، وكان الأساس الأيديولوجي هو الشراكة مع المعسكر الصهيوني، فإنه بعد ١٩٦٧ توقف الدين عن الإنتشار كحالة شخصية فقط وصار ينظر إلى البعد القومي من خلال الدين. وأحد انعكاسات ذلك تمثل في توجه قادة «غوش إيمونيم» إلى استخدام أدوات دينية وشرعية في حكمهم ازاء قضايا سياسية وأمنية.

التغيير الأساسي حصل في رؤية الأهداف وتحديدها. فإذا كان الصهيونيون الدينيون يفضلون حتى ١٩٦٧ التشبه بالعلمانيين وإقامة مستوطنات شبيهة بالكيبوتسات والمشاركة في العبء الصهيوني فإن الأهداف التي وضعت بعد ١٩٦٧ كانت أبعد من ذلك بكثير. والمنشورات الأولى لـ«غوش إيمونيم»، الحركة التي وصل الكثير من خريجيها إلى الكنيست، تحدثت عن «تحقيق الحلم الصهيوني في إطاره الكامل» وذكّرت بالخلاص الكامل.

في أوج النضال ضد الإنسحاب من سيناء، في ١٩٨١ - ١٩٨٢، نشر الحاخام إيلي سدان مقالاً تحت عنوان «لنؤسس من جديد دولة اليهود». وقد رفض سدان الفهم الصهيوني التقليدي وقال إن هذا الفهم يرى في أرض إسرائيل ملجأ أمنياً فقط ولا يرى فيها فرضاً أو هدفاً دينياً. بيني كتسوبر، الذي كان في السابق أحد أعضاء الكنيست من سكان يهودا والسامرة وغزة، رأى أن «غوش إيمونيم» شكلت مواجهة قيمية لخط «المباي» التقليدي الذي يرى في أرض إسرائيل ملجأ فحسب».

د. ديفيد هانشكي كتب قبل حوالي عشر سنوات في جريدة المستوطنين «نكوداه» (بؤرة) إن «التعاون مع الصهيونية العلمانية استمر طالما تبنت هذه بصورة واضحة فكرة القومية اليهودية. وعندما اتضح أن دولة إسرائيل ليست إلا دولة علمانية ديمقراطية لا يوجد لليهودية مكان في سياستها، فإن ذلك شكل خيانة لجذور الحياة اليهودية، حتى وإن كان ذلك من قبل من يتحدثون العبرية». كذلك فإن بعض قادة المستوطنين وكتّابهم نشروا في الثمانينيات والتسعينيات أقوالاً مشابهة.

على هذه الخلفية الأيديولوجية ارتفع مع مرور السنين أيضاً عدد ممثلي «يهودا والسامرة» وغزة في الكنيست، غالبيتهم الساحقة متدينة، من «المفدال» و«الاتحاد الوطني». رسالتهم الواضحة كانت: نحن أعضاء الكنيست من سكان يهودا والسامرة وغزة وحلفاؤنا الأيديولوجيين الذين يسكنون داخل الخط الأخضر (أعضاء كنيست سابقون مثل حاييم دروكمان، غيئولا كوهين، غرشون شافط) لا يمكننا التسليم بالخطوات التي تحول إسرائيل تدريجياً إلى دولة علمانية ديمقراطية ونطالب بأن تكون القومية اليهودية أو الدين اليهودي أو الإثنان معاً جزءاً أساسياً من الدولة. وكان لهذا الفهم شركاء في أوساط الكثير من الليكود وأحيانًا حتى في أوساط حزب العمل.

يحاول عضو الكنيست أوري أريئيل، الذي كان سكرتير مجلس «مستوطنات يهودا والسامرة وغزة» ورئيس مجلس بيت إيل، أن يوضح ارتفاع عدد أعضاء الكنيست المستوطنين مقابل انخفاض قوة ممثلي المستوطنات العاملة بقوله: «الفارق هو بين مفهوم البقاء الذي ميّز المستوطنات العمالية قديماً وبين مفهوم الرسالة والأهداف الواضحة الذي يميّز الجمهور الذي أرسلني وزملائي إلى الكنيست».

أريئيل يعتقد أيضاً بأن ميزان القوى في الكنيست يعكس التغيرات التي تجري على المجتمع الإسرائيلي: «لم نعد قيثارة ثانية وانضممنا إلى قيادة الاوركسترا».

الحاخام دانيئيل شيلو، حاخام كدوميم، يتوسع هو أيضًا في هذا الموضوع في مقال له نشر قبل شهرين في صحيفة «هتسوفيه» (المشاهد). وهو يعتقد أن التعامل مع المتدينين بعد إقامة الدولة مباشرة تميز بالإزدراء الشديد، ولكن بعد مرور سنوات تحول هذا التعامل إلى التقدير ومن ثم إلى الحسد. «وتدريجياً- يقول شيلو- تبين أن المتدينين ينافسون العلمانيين في شتى المجالات الحيوية وقد حققوا إنجازات كبيرة في مجال الطب والإقتصاد وغيرها». ويضيف شيلو: «إن حركات الشبيبة الكيبوتسية وكل الرموز التي عبرت عن النهضة الوطنية أخذت في الإنحسار. وشكل الإستيطان الجديد بعد حرب الأيام الستة يعتبر مثالاً، مصدراً للحسد من قبل العلمانيين».

يقول عضو الكنيست من العمل والذي شغل منصب وزير الزراعة شالوم سمحون إنه لا يغار من إنجازات أعضاء الكنيست من «يهودا والسامرة» وغزة، لأن إنجازاتهم لم تصبح جزءًا من الإجماع، ورغم ذلك يتحدث سمحون عن تقديره لنجاحهم وإنجازاتهم «فقد استطاعوا أن يقيموا أنظمة داخل موازنة الدولة تمكنهم من الحصول على مبالغ مالية ضخمة، كل وزير يعرف أنه يوجد داخل وزارته نظام كامل يضخ الأموال إلى «يهودا والسامرة» وغوش قطيف، ويوجد وزراء أنهوا فترة عملهم كوزراء دون أن يفهموا كيف يعمل نظام كهذا».

عضو الكنيست أفيشالوم فيلان من «ميرتس» يفرق بين ممثلي المستوطنين الأيديولوجيين - ٩ أعضاء في الكنيست الحالية - وبين «الطارئين» حزان وجورلوفسكي. «النخبة الأيديولوجية لأرض إسرائيل الكاملة انتقلت للسكنى في المستوطنات، ومن الطبيعي أن تتسلم القيادة هناك. العملية الإجتماعية تشبه إلى حد كبير ما يحصل في الكيبوتسات ولكن نخبة المستوطنين لم تستبدل بالضبط نخبة المستوطنات العمالية. أعضاء الكنيست المستوطنون هم الوجه الحقيقي لإسرائيل المسيحانية التي ترفض الاعتراف بالواقع، كل أعضاء الكنيست من يهودا والسامرة وغزة هم شخصيات مثالية وأيديولوجية. وهم مستقيمون يسقطون حكومة وراء حكومة بسبب معتقداتهم ... لم يأتوا لأجل المال والشهرة ولا أحد يمكنه إملاء رأيه عليهم».

من ناحية ثانية، يضيف فيلان، لا يوجد تشابه بين أعضاء الكنيست من «يهودا والسامرة» وغزة وبين أمثالهم من المستوطنات العمالية الذين رأوا مصالحهم الشخصية في حالة دمج مع المصلحة العامة. في المقابل فإن أعضاء الكنيست من «يهودا والسامرة» وغزة يرون في المستوطنات أنها أهم من الدولة والديمقراطية. ويتهم فيلان المستوطنين بالإبتزاز والتهديدات السياسية وهم يحصلون على الأموال الكثيرة ويعلمون أن ٧٥٪ من الجمهور الإسرائيلي يعارضون طريقهم لكنهم يتصرفون كما لو أنهم الأقلية التي ترى النور، مثل طائفة مسيانية، في حين أن أعضاء الكنيست من المستوطنات العمالية لم يعملوا في

الإبتزاز، كانت دائماً هناك نقاشات ودائماً بحثوا عن الحلول الوسط .

قوانين إجتماعية

يشير عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي، الذي استأثر لنفسه بغير قليل من الانجازات في مجال الموازنات من أجل المستوطنات، إلى أنه سوية مع قسم من زملائه ناشطون بالذات في الجبهة الاجتماعية ويضرب مثالاً على ذلك، أنه عندما حاولت وزارة المالية تقليص موازنة ٢٠٠٤ بحوالي ٧٠ مليون شيكل خصصت للبطالة، الأولاد المعاقين، والمعاقين سمعياً وبصرياً، قام هو وزملاؤه بتنظيم معارضة واسعة. سلوميانسكي هو رئيس لوبي المتقاعدين في الكنيست، وقد مارس ضغطاً على «شينوي» و«الإتحاد الوطني» لإلغاء التقليص. . كذلك فإن شاؤول يهلوم يكرس أساس نشاطه البرلماني لمجالي العمل والرفاه، ومثله عضوا الكنيست اريه إلداد ويولي إدلشتاين.

مع ذلك فإن أعضاء الكنيست سكان «يهودا والسامرة» وغزة لا يمتنعون عن الاهتمام بالمجالات القريبة من قلوبهم. ورغم أنه ليست لديهم مجموعة ضغط مخصوصة فإنهم يعملون بالتعاون مع أعضاء كنيست أصحاب مواقف مماثلة في إطار مجموعة الضغط من أجل «يهودا والسامرة» وغزة (جبهة أرض اسرائيل)، التي تضم كذلك أعضاء كنيست عديدين ليسوا مستوطنين. ويعمل «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة وغزة»، عادة، في تنسيق المواقف بين أعضاء الكنيست وبين المنظمات من خارج البرلمان الشريكة في تلك الجبهة.

ينشط جميع أعضاء الكنيست سكان المستوطنات في عرقلة إخلاء بؤر استيطانية في لجنة الداخلية أو في لجنة الدستور والقانون والقضاء. عضو الكنيست أريئيل قدم إقتراح قانون يسمح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي، وكذلك قانون «تسجيل عنوان»، الذي يسمح للجمعيات التي تعمل في «يهودا والسامرة» بتسجيل عناوينها في المستوطنة التي توجد فيها مقرات هذه الجمعيات. ومن

المجالات التي يبذلون فيها جهوداً خاصة يمكن ذكر النشاط ضد «البناء غير المرخص للعرب في النقب والجليل وفي «يهودا والسامرة وغزة» . وكثير منهم قدموا أيضاً مشاريع قوانين تتعلق بحدود الدولة ، في محاولة لمنع تنازلات إقليمية . وبهذا فإنهم يتجاوبون مع التطلعات التي يعولها عليهم أعضاء «المفدال» و«الاتحاد الوطني» والليكود ، الذين يرون في المستوطنين قوة انتخابية نوعية «مثل الكيبوتسات في الزمن الماضي» .

لا يرد في الوصايا العشر أنه يجب أن تكون أحزاب دينية متزمتة

بقلم : أريه ديان

عشية عيد الفصح العبري أجرت أسبوعية «بكهيلاه» (في المجتمع) المتدينة خمسة لقاءات مع خمس شخصيات سياسية إسرائيلية. محرر الأسبوعية، بنيامين ليبكين، إختار الاشخاص الخمسة من الطيف السياسي الاسرائيلي الشرعي، في عيون المتدينين، وهم إثنان من العلمانيين، الوزير شاؤول موفاز وعضو الكنيست داني يتوم وإثنان من المتدينين القوميين، نائبا الوزير تسفي هندل واسحق ليفي، وواحد فقط من «الحريديم» (المتدينين المتزمتين) هو عضو الكنيست الحاخام مائير بوروش.

وسواء أكان ذلك مفاجئاً أم لا، فقد كان الحاخام بوروش هو الوحيد من بين الخمسة الذي وجهت إليه أسئلة إنتقادية وعدائية أحياناً. فعندما تطرق بوروش إلى إضرابه الشهير عن الطعام أمام رئاسة الوزراء احتجاجاً على سياسة وزارة المالية قال له محرر الأسبوعية إن «هذا الاضراب كان نشاطك العملي الأخير ضد سياسة الحكومة»، وعندما تطرق إلى خطاباته المعارضة في الكنيست قيل له بحزم «إن صوتك يكاد لا يسمع في وسائل الإعلام».

الفكرة الأساسية التي برزت في كل المقابلة مع بوروش تطرقت إلى كل أعضاء الكنيست المتدينين وقالت بوضوح إن الأحزاب «الحريدية» فشلت في المعارضة فشلاً ذريعاً جداً.

وبرزت في المقابلة أيضاً فكرة أخرى، أبعد مدى، هي التساؤل الذي يحلق منذ مدة في سماء السياسة «الحريدية» وهو: هل مضى زمان الأحزاب الدينية المتزمتة، وهل ينبغي على هذه الأحزاب أن تندمج في الأحزاب العامة؟ وذلك على فرض أن ممثلي المتدينين في

الأحزاب الإسرائيلية العامة سيكون بإمكانهم الاهتمام أكثر بمصالح جمهورهم.

تطرح هذه الأسئلة بالإعتماد على الحقيقة التي تقول إن الجمهور المتدين اليوم أقل اختلافاً عن المجتمع الإسرائيلي عمومًا. ففي المجال السياسي يرى معظم المتدينين أنفسهم جزءاً من اليمين الراديكالي، وهم يتعاطفون مع المستوطنين ومع «مجلس المستوطنات». وهم يؤيدون بحماس سياسة التصفيات والقمع التي يمارسها الجيش في المناطق. ويسكن حوالي ٥٠ ألف متدين في المستوطنتين المتدينتين في المناطق وهما موديعين العليا وبيتار العليا. وهذا يعزز الإحساس بالمصير المشترك الذي يحسه الجمهور المتدين تجاه المستوطنين.

نضال إجتماعي من أجل قدسية السبت

من الصعب إيجاد شخصيات متدينة مرموقة تستطيع أن تقول بصوت عال إنه لا توجد ضرورة للأحزاب الدينية. وأول من تحدث عن ذلك علانية هو أريه درعي الذّي ربما يسعى إلى الإندماج في إطار كهذا.

«آن الأوان لأن نفكر من جديد في ضرورة وجود الأحزاب الدينية»، يقول زعيم «شاس» السابق أريه درعي لصحيفة «هآرتس». ويضيف: «لست الوحيد الذي يقول هذا الكلام، يوجد في الأوساط المتدينة حاخامات مهمون ويفكرون في هذا الأمر منذ عدة سنوات، أنا لا أملك فكرة واضحة حالياً حول الموضوع، ولا توجد عندي خطة بديلة، ولكن من الواضح أنه يجب إعادة التفكير في الموضوع، ليس مكتوباً في الوصايا العشر أنه يجب أن تكون أحزاب متدينة».

يعتقد درعي أن مبرر قيام الأحزاب الدينية في الخمسينيات والستينيات «عندما كان المتدينون أقلية صغيرة، كان وجودها مهدداً»، لم يعد قائمًا الآن، «حيث أن الجمهور المتدين صار حقيقة لايمكن لأحد إنكارها». في سنوات الدولة الأولى كانت للمتدينين حاجة في وجود أحزاب دينية تهتم بحقوقهم في مجالات مثل التعليم وتأهيل الأطعمة وغيرها.

اليوم، يواصل أريه درعي، فإن «هذه الأمور تضمنها الدولة أو قوانين العرض والطلب

في السوق الحرة». الحريديم هم جزء من جمهور أوسع بكثير «يضم المتدينين والمحافظين التقليديين والتائبين»، وهذا الجمهور يمتلك التأثير ولديه القوة بدون أحزاب دينية. «لا توجد ضرورة اليوم لأحزاب دينية كي نجبر مصانع أغذية على الإلتزام بتأهيل الأطعمة من قبل المتدينين، أصحاب المصانع بأنفسهم يسعون إلى ذلك وهم معنيون بذلك من أجل أن يسّوقوا منتجاتهم وخدماتهم لدى هذا الجمهور المتدين».

يعتقد درعي أن وجود الأحزاب الدينية يؤدي إلى زيادة العدائية ضد المتدينين في أوساط الجمهور العلماني، «وينمي ظواهر مثل «شينوي»، ويؤدي ايضاً إلى الإحساس لدى العلمانيين أن المتدينين يريدون أن يفرضوا عليهم نمط الحياة الديني».

بإختصار، «وجود الأحزاب الدينية يؤدي إلى الكراهية والعدائية من دون أن تكون لها فائدة ترجى». ويضيف درعي: «ما دام المتدينون يعملون في إطار الأحزاب القطاعية فإن الفائدة التي سيجنونها للفقراء ستكون قليلة والضرر كبير». ولهذا، يواصل درعي: «أنصح الجمهور المتدين بالتفكير في الإندماج في إطار آخر أوسع، او في أحزاب مشتركة مع المتدينين والتقليديين، أو ربما في إطار فوق حزبي يعمل مثلما يعمل اليهود في الولايات المتحدة مثلاً».

ويضيف درعي أنه في المبنى الحزبي الحالي في إسرائيل، «قامت الأحزاب الدينية بإعفاء الأحزاب الكبيرة من الإهتمام بالأمور اليهودية. وكانت النتيجة أنه في اللحظة التي أقيمت فيها حكومة بدون أحزاب حريدية لم يعد أحد يهتم بهذا». أما في البنية الحزبية التي يقترحها درعي «فستدرك الأحزاب الكبيرة أن هذه الأمور تقع ضمن مسؤولياتها وستتعامل مثلما تعاملت مع التصويت على قانون الزواج المدني».

ويرى درعي أن الصراع الأساسي، الذي سيواجهه المجتمع الإسرائيلي بعد الإنتهاء من عملية الإنفصال عن الفلسطينيين، سيكون «الصراع الثقافي حول الطابع العام للدولة، ستكون هناك أحزاب مثل «شينوي» وغيره، من جهة، تريد إسرائيل دولة غربية كلياً وحرة كليا، وستكون في الجهة الأخرى بقية المجتمع الإسرائيلي، والتي ترغب بأن تكون الدولة بهذا القدر أو ذاك دولة يهودية. وعلى المتدينين أن يندمجوا في هذا الصراع مع جمهور

التقليديين في الليكود وفي أحزاب أخرى».

يعتقد درعي أن أطراً مشتركة كالتي يقترحها ستكون فقط مفيدة لنجاح النضال الديني. «يمكن إدارة النضال حول قدسية السبت من خلال النضال الإجتماعي، حيث أن فتح المحلات التجارية يوم السبت أمر غير إجتماعي ويضر بأصحاب المحلات الصغيرة وبرجال الأعمال مثلي الذين يريدون المساهمة في المناقصات على المحلات التجارية الكبيرة، لكنهم لا يستطيعون ذلك بسبب الإعتداء على قدسية السبت. عندما ندير النضال حول السبت من منظور ديني سنخسر المعركة سلفاً. وعندما تنظر إليه من الزاوية الإجتماعية فسيكون هناك إحتمال كبير للفوز».

سابقة ديفيد طال

على خلفية تصريحات درعي من الممكن أن يكون عضو الكنيست المتدين ديفيد طال، وهو الأول الذي انتخب ضمن قائمة حزبية غير متدينة، يمثل ظاهرة مثيرة للإهتمام أكثر من أية مرة مضت.

ديفيد طال، والذي كان من المحسوبين على أنصار أريه درعي، انسحب من «شاس» وانضم إلى الليكود ومن ثم إلى «عام إيحاد» (شعب واحد). وانتخب من خلاله عضواً في الكنيست الحالية.

ويبدو في هذه المرحلة أن محاولة طال الإندماج في حزب غير ديني لا تلاقي النجاح المطلوب، وذلك لأن رئيس «عام إيحاد»، عضو الكنيست عمير بيرتس، يرغب في العودة إلى حزب العمل، وعندما يحصل ذلك سيكون على ديفيد طال، الذي رفض أن يدلي بمقابلة لهذا التقرير، أن يقرر ماذا سيفعل. وفي الليكود يهتمون لهذا الأمر من خلال سعيهم إلى سن قانون يمكن طال من الإنضمام إلى الليكود.

ظاهرة مثيرة أخرى هي تكوّن جماعة ضغط (لوبي) متدينة داخل الليكود، ويترأس هذه الجماعة عضوا الكنيست إيلي أفلولو ودانيئيل بنلولو، وهذه الجماعة، لا الأحزاب الحريدية، هي التي قادت النضال ضد نقل المحاكم الدينية إلى وزارة العدل.

في السابق وقبل أن ينتخب لعضوية الكنيست كان عضو الكنيست يسرائيل ايخلير من «يهدوت هتوراة» يعتقد، مثل درعي، أنه لا توجد ضرورة لوجود أحزاب دينية منفردة. «اعتقدت - يقول- أنه حتى لو لم تكن هناك أحزاب دينية فإن أحداً لن يجرؤ على المس بالحقوق الأساسية للمتدينين. واعتقدت أيضاً أن حقوق الإنسان المتدين مضمونة تماماً مثل باقي حقوق الجماعات الأخرى، ويمكننا تبني النموذج الأميركي حيث لاتوجد هناك أحزاب دينية، ويصوت المتدينون للجمهوريين والديمقراطيين».

ويستدرك يسرائيل ايخلير قائلاً: «ولكن سياسة الحكومة الحالية، التي تستخدم موازنة الدولة للتنكيل الجمهور المتدين، أثبتت لي أن الأمور غير ذلك، وأن الجمهور المتدين يحتاج إلى قوة سياسية متدينة تدافع عنه وتحميه». ويضيف يسرائيل ايخلير: «شارون ونتنياهو لا يريدان سياسة إقتصادية، هما يريدان حرباً مريرة ضد المتدينين مستخدمين وسائل اقتصادية. وإذا كانا فعلاً يريدان تقليص موازنة الدولة، كان بإمكانهما أن يقلصا بالأجور في قطاع خدمات الدولة وليس من خلال التقليص في مخصصات العائلات كثيرة الأولاد».

ويضيف ايخلير: «يقولون للمتدينين اذهبوا للعمل وهم يعلمون أنه لا يوجد عمل، كل ما يريدونه هو إخراج المتدينين من المدارس الدينية كي يكفوا عن كونهم حريديم. تبين لنا أن الليكود أيضًا وليس فقط «شينوي» واليسار لا يريد أن يكون هنا متدينون، حتى أن شخصًا مثل شارون، أبدى تعاطفاً معنا في الماضي، يرفسنا اليوم دون أية رحمة. وفي رأيي أن الجمهور المتدين يدرك أنه في الوضع الحالي يجب الحفاظ على الأحزاب الدينية وتعزيزها».

مائير بوروش، زميل يسرائيل ايخلير في حزب «يهدوت هتوراة»، والذي رفض أيضًا في الماضي «النموذج الأميركي»، يعتقد أن الحاجة إلى وجود الأحزاب الدينية تنبع من الحقيقة أنه «بدون مجموعات لوبي (جماعات ضغط سياسية) لايمكن ضمان أي من الحقوق الأساسية للمتدينين». هكذا كان دائماً منذ أيام بن غوريون وحتى أيام إيهود باراك ولكن «الوضع اليوم أسوأ بكثير وذلك لأن قواعد اللعبة تغيرت». «واليوم يوجد

عندنا- كما يقول بوروش- ائتلاف معاد وأحزاب معادية ووزراء معادون».

يرى بوروش أن «إبن المتدين يختلف وضعه عن وضع الطفل العلماني، آباء الطفل العلماني يعلمون منذ اليوم الأول لولادة إبنهم أن الروضة والمدرسة مضمونة لإبنهم وفي المقابل يعلم والدا الطفل المتدين أنه بدون مناورات الأحزاب الدينية وكولساتها فإن شبكة التعليم المتدين ستنهار، واليوم توجد لدينا حكومة يمكن أن تؤدي سياستها إلى إنهيار كل المجالات المهمة لدى الجمهور المتدين، إذا لم تكن هناك أحزاب دينية، فمن سيهتم لأمر المتدينين ومن سينظر إليهم أصلاً!!».

وحول الإدعاء بأنه يوجد في الليكود لوبي متدين لن يسمح لأمور كهذه أن تحدث، يجيب بوروش بالرفض. وهو يقول: إن أفلولو وزملاءه يتلقون التوجيهات من أعضاء الكنيست المتدينين، «وإذا لم تكن الأحزاب الدينية في الكنيست فمن سيسمع عن هذا اللوبي أصلا؟».

خنزير، لص، هامان

لكن من الصعب على ايخلير وبوروش معًا أن يبررا فشل حزبهما (يهدوت هتوراة) في نشاطه في المعارضة وما هو مصدر إحساس أجزاء كبيرة من الجمهور المتدين والعلماني بأن الأحزاب المتدينة اختفت عن الساحة وهناك احتمال بأنها على وشك إنهاء دورها التاريخي. الإثنان، بوروش وايخلير، يعتقدان أنه لا يوجد لهذا الإحساس أي أساس ويحاولان أيضاً الإقناع بنشاطاتهما في المعارضة ويذكران لهذا الهدف الحالات التي تم طردهما بالقوة من جلسات الكنيست.

«أخرجوني من الجلسة لأني قلت للقاضي حيشين إنه خنزير ووسائل الإعلام لم تتوقف عن مطاردتي»، يقول بوروش. ويضيف: «قلت ذلك في سياق أقوال للقاضي بشأن السماح ببيع لحم الخنزير. لكنني لست مستعداً لوصف وزراء الحكومة بلقب خنزير، فقط لكي أحصل على عناوين الأخبار».

«نحن طوال الوقت نصرخ وطوال الوقت نسمع من يقول لنا إن صرختنا غير مسموعة»،

يقول عضو الكنيست ايخلير. ويضيف: «في جلسة افتتاح الكنيست في الدورة الشتوية قلت لرئيس الوزراء، أنت لص، وأخرجوني عندها من الكنيست وكل الدولة تحدثت عن ذلك. ولكن في النهاية لم تعد وسائل الإعلام تهتم بنا لأننا أصبحنا غير ذوي صلة».

في «شاس» أيضاً يفضلون إلقاء مسؤولية غيابهم على وسائل الإعلام. يقول رئيس «شاس»، عضو الكنيست إيلي يشاي: «في السنة الماضية أصدرت بيانات صحافية أكثر من كل السنوات التي كنت فيها وزيراً في الحكومة، ولكن معظم وسائل الإعلام تجاهلت غالبية بياناتي». ويضيف يشاي: «أنا لست غاضباً، لأني أفهم أن هذه ظاهرة طبيعية، عندما كنا في الحكومة كانت لنا وزارات رئيسية وكنا دائماً في مركز الخلافات السياسية. في وضع كهذا كنا دائماً نتصدر عناوين الأخبار».

وحول الإدعاء بغياب «شاس» عن الساحة، يقول يشاي: «هذا ادعاء باطل وليس له أساس، نحن جزء من معارضة صغيرة ومنقسمة أيديولوجياً وهي مضطرة إلى التعامل مع إئتلاف حكومي منسجم ومتراص، ومن الصعب ايجاد شقوق فيه. في كل الحكومات التي كنا أعضاء فيها كان هناك وزراء أصحاب حساسيات اجتماعية تحالفوا معنا في معارضة السياسة الإقتصادية. هذه الحكومة هي الأولى التي تتمتع بوحدة أيديولوجية مطلقة. الجميع يتقبلون سياسة المالية المعادية للمجتمع. وفي وضع كهذا من الصعب أن تكون معارضة فاعلة، ولكنا طول الوقت نحارب، وقد استطعنا تقليص جزء من الإجراءات الإقتصادية، وحاربنا من أجل عدم منح جائزة إسرائيل ليغئال توماركين، وعضو الكنيست مشولم نهاري كشف وثائق سرية لوزارة المالية من على منصة الكنيست. أنا وصفت أبرهام بوراز بأنه هامان وتومي لبيد بأنه كاره إسرائيل».

يضيف روعي لحمانوفيتش، المتحدث بإسم «شاس» ومستشار يشاي الإعلامي، بعض البنود لقائمة إنجازات «شاس» المشرفة في المعارضة، التي أوردها رئيس الحزب: استطاعت أن تفرض انتخاب مرشحيها في الحاخامية العليا واللذين تنافسا مقابل مرشحي حزب «المفدال»، وسياسيون وأصحاب مبادرات سياسية من كل ألوان الطيف السياسي (نتنياهو، موفاز، ليمور ليفنات، يوسي بيلين، عوزي ديان) طلبوا مؤخراً الإجتماع مع الحاخام

عوفاديا يوسف وذلك لكي يكسبوا «شاس» إلى جانبهم. سلسلة إقتراحات حجب الثقة التي قدمتها «شاس» ضد الحكومة في الكنيست «أدت إلى افتخار الإئتلاف الحكومي بفوزه بفارق صوت واحد فقط».

يقول لحمانوفيتش: إن إيلي يشاي وخلال جولاته الأسبوعية في أنحاء البلاد يحرص دائماً على زيارة مراكز مساعدة الفقراء والأماكن التي توزع فيها المواد الغذائية للمحتاجين، و«هذه استراتيجية موجهة» تهدف إلى موضعة «شاس» كبديل اجتماعي لحزب الليكود. «في كل جولاتي في البلاد التقي مع أشخاص يريدون أن يرونا عائدين إلى الحكومة»، يقول إيلي يشاي ويصر على أن «شاس» «لم تختف، وأن الحاجة إلى وجودها أقوى من أية مرة مضت. وأنت لاترى النور إلا من خلال الظلام».

دستور بإجماع كبير لكن من غير المتدينين والعرب

بقلم: جدعون ألون

عندما أعلن رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، عضو الكنيست ميخائيل إيتان، قبل حوالي سنة، وبعد تسلمه منصبه بوقت قليل، عن نيته تشكيل لجنة ثانوية خاصة تقوم باستكمال وضع دستور لدولة إسرائيل لقي اقتراحه شكوكاً وسخرية لدى الكثيرين، وذلك على ضوء أن كل المحاولات التي تمت خلال ٥٤ سنة من عمر الدولة قد باءت بالفشل وعلى ضوء المعارضة الشديدة من قبل الأحزاب الدينية المتزمتة (الحريدية) لسن قوانين أساسية إضافية. ولكن إيتان لم يكتف بالإعلان عن ضرورة وضع دستور لدولة إسرائيل بل عمل من غير لأي لدفع هذه الفكرة إلى الأمام.

يرى إيتان أن اللجنة التي يترأسها، وهي لجنة الدستور والقانون والقضاء، سميت كذلك لأن لها مكانة خاصة في الإعداد للدستور. ويقول إيتان «خلافاً لمن سبقني في هذا المنصب فإنني لم أقبل أن تقوم المحكمة العليا بفرض الدستور على دولة إسرائيل بصورة صدفوية عن طريق فرض تشريعات ملزمة وأحكام قضائية. وإنما يترتب على الكنيست أن تستكمل تشريع القوانين الأساس». وفعلاً منذ شهر تموز/ يوليو قبل عامين وحتى اليوم، عقدت لجنة الدستور والقانون والقضاء (لم يتم تشكيل لجنة ثانوية) أكثر من ٣٠ جلسة مطوّلة لم تحصل تقريباً على تغطية إعلامية. وشارك في الجلسات ممثلو وزارة العدل (بينهم القائم بأعمال المستشار القضائي للحكومة، يهوشع شوفمان) وممثلو القضاة (بينهم القاضي

المتقاعد في محكمة العدل العليا، البروفسور اسحق زامير) وممثلو المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (برئاسة البروفسور أريك كرمون) وممثلون آخرون من المؤسسة الأكاديمية.

يعترف عضو الكنيست ميخائيل إيتان أن أحد الإعتبارات التي دفعته إلى العمل لدفع مشروع الدستور في هذه الأيام هو تشكيلة الإئتلاف الحالي، الذي لا يضم ممثلي الأحزاب الدينية الذين عارضوا سابقاً أية محاولة من الحكومة لسن قوانين أساس وهددوا بترك الحكومة. «توجد للإئتلاف الحالي ميزة مهمة وهي استعداد «شينوي» و«المفدال» للعمل معاً داخل الحكومة»، كما يقول إيتان. ويضيف «أن هذا التعاون سيدفع معظم الشعب الإسرائيلي للإتحاد».

وفعلاً، فمن مجمل أعضاء اللجنة الذين يشاركون في النقاشات يغيب معظم ممثلي الأحزاب الدينية المتزمتة والممثلين عمليًا من قبل عضو الكنيست أبراهام رابيتس (يهدوت هتوراة).

وكأن ذلك لا يكفي، فقد تغيب أيضاً ممثل الأحزاب العربية، عضو الكنيست عزمي بشارة، الذي شارك في بعض الجلسات، ولكنه كفّ عن حضور باقي جلسات اللجنة.

أبراهام رابيتس، عادة، هو السياسي الحريدي الوحيد الذي يشارك في نقاشات حول مواضيع دستورية. لكن مشاركته لا تشير إلى استعداد الحاخامات الحريديم لتبني هذه العملية أو نتائجها. وعندما سئل رابيتس عن سبب عدم مشاركة نظرائه من «شاس» في الجلسات أجاب مبتسماً: «يبدو أنهم يعتمدون علي». ويعترف رابيتس بشكوكه إزاء قدرة الكنيست على جسر الفجوة بين الآراء المختلفة وخاصة فيما يتعلق بموضوعي الدين والدولة وموقف الأحزاب الدينية والعلمانية منهما. ويضيف رابيتس: «مع ذلك فقد قررت المشاركة في الجلسات في هذه المرحلة أملاً في إمكانية أن يقبلوا موقفي بتضمين الدستور الإسرائيلي تعبيرًا قضائيًا عن العبارة المجردة دولة يهودية». وهذا أمر ضروري كما يرى رابيتس «كي نضمن أن لا ينشأ وضع تتدخل فيه وزارة التربية في المدارس الدينية، معتمدة على مبدأ ديمقراطية الدولة، ويجبروننا من خلال ذلك على أن نعلّم أولادنا مواد دراسية علمانية».

عضو الكنيست عزمي بشارة قال إنه توقف عن حضور الجلسات «لأن بعض أعضاء الكنيست اليمينيين أدخلوا على الجلسة جواً من الصراخ الحاد. في كل مرة قلت فيها إن على إسرائيل أن تكون دولة ديمقراطية وليس دولة يهودية ديمقراطية، بدأ أعضاء الكنيست في اليمين بالصراخ، وهكذا لايمكن إجراء نقاش موضوعي وجاد. أنا لا أطلب منهم تبني مواقفي ولكن على الأقل أن يمكنوني من طرحها».

ويعترف بشارة بخشيته من أن المبادرين إلى دفع موضوع الدستور يهدفون من خلال مشاركته في الجلسات إلى إعطاء شرعية من قبله لعملية كبيرة يسعون إلى تحقيقها. ومع ذلك يشير بشارة إلى أنه لن «يقاطع جلسات اللجنة. وإذا ما قبل رئيس اللجنة، عضو الكنيست ميخائيل إيتان، موقفي الداعي لإجراء نقاش موضوعي وجدي بدون استفزازات من قبل أعضاء الكنيست اليمينيين، فأنا على استعداد للعودة إلى الجلسات»، يؤكد.

بداية نبحث في القوانين الأساس القائمة

في المرحلة الأولى من العمل قرر عضو الكنيست ميخائيل إيتان إجراء فحص جذري لأحد عشر قانونًا قائمًا من القوانين الأساس، ومناقشة التعديلات المطلوبة فيها وبلورة اقتراحات حول هذه التعديلات المطلوبة وكذلك بلورة اقتراحات لتعديلات دستورية على القوانين الأساس، وفقط بعد ذلك يمكن البحث في مسألة القوانين الأساس الجديدة، مثل قانون أساس التشريع، وقانون أساس حقوق المحاكمة، وقانون أساس الحقوق الإجتماعية، ويكون الهدف النهائي بلورة دستور مكون من ثلاثة أجزاء: جزء المقدمة وجزء نظام الحكم (يعالج العلاقة بين السلطة والمواطن) وجزء حقوق الإنسان والمواطن.

وقد قرر إيتان أيضاً أن التصويت في اللجنة على التعديلات في القوانين القائمة والقوانين الجديدة يتم في المرحلة الثانية من النقاشات أي حتى نهاية ٢٠٠٤ وبداية ٢٠٠٥، وحتى ذلك الوقت من المنتظر عقد ٣٠ جلسة إضافية للجنة تبحث في موضوع الدستور.

عضو الكنيست أوفير بينيس من حزب العمل يختلف مع إيتان في موقفه هذا، ويقول: «في اعتقادي أنه يجب أن تتم عملية التصويت مباشرة بعد الإنتهاء من إجراء النقاش حول

كل واحد من القوانين الأساس، ولايمكن تأجيل التصويت حتى المرحلة الثانية لأنه خلال عملية النقاش تكون تفاصيل القوانين ماثلة في الذاكرة وكذلك الحجج مع وضد التعديلات. وسيكون من الصعب مراجعة المواقف في كل قانون وقانون بعد مرور ستة أشهر أو أكثر، عندها أخشى أن لا نجد أيدينا وأرجلنا».

الجلسة الأولى للجنة، والتي عقدت في شهر أيار من العام الماضي، جرت في أجواء احتفالية وحضرها عشرة أعضاء كنيست وكان هناك إحساس ببدء عملية مهمة وذات احتمالات جيدة.

البروفسور أوريئيل رايخمان، من المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، قال إن طاقماً خاصاً من قبل المركز يرئسه البروفسور أمنون روبنشتاين سيساعد اللجنة في أعمالها. والبروفسور كرمون، رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وعد بتقديم كل مساعدة ممكنة لدفع فكرة الدستور بالإتفاق.

بعد ذلك خصصت أربع جلسات لمناقشة الصيغة الحالية لقانون أساس الكنيست. وناقش أعضاء اللجنة وبمساعدة خبراء عمل تفاصيل القانون وبنوده المتعددة: هل من الممكن زيادة عدد أعضاء الكنيست أكثر من ١٢٠ عضواً؟ (تم الإتفاق على أن لا مكان لإجراء تغيير كهذا)، وهل ثمة مكان للإقرار في الدستور بأن يكون مقر الكنيست في القدس (تمت الموافقة على ذلك)، ومتى يمكن للكنيست أن تمدد فترة ولايتها أكثر من أربع سنوات (اتفق على أن يكون ذلك فقط في حالات الطوارىء وبأغلبية ٨٠ عضو كنيست، وهو ما يشبه كثيرًا الوضع القائم حاليًا)، ماذا سيكون مصير عضو الكنيست الذي يرفض أداء القسم (لا يصبح عضو كنيست وبعد فترة معينة يتم استبداله بالذي يليه من قائمة حزبه في الإنتخابات. حاليًا لا توجد عقوبة كهذه في القانون القائم)، هل يمكن للكنيست أن تعقد جلسة إستجواب للمسؤولين الكبار قبل تعيينهم مثل رئيس هيئة الأركان أو محافظ بنك إسرائيل (إقترح تحديد قائمة مناصب ملزمة بالحصول على مصادقة الكنيست)، وقد اتفق كذلك على أن تمنح الكنيست صلاحية تشكيل لجان تحقيق رسمية (هذه الصلاحية هي فقط بيد الحكومة حالياً).

ناقشت اللجنة أيضاً، بصورة مطولة، الظروف التي يمكن فيها فصل عضو كنيست أدين بمخالفة جنائية. هل يمكن إبقاء الوضع على ما هو عليه حيث يتم فصل عضو الكنيست بعد إدانته في المحكمة فقط، أو أنه يجب الإكتفاء بفترة المحكومية (اتفق على طرح هذه المسألة للتصويت).

في إحدى الجلسات، التي نوقش فيها قانون أساس الحكومة، مثل أمام اللجنة ثلاثة رؤساء وزراء سابقين، شمعون بيريس، بنيامين نتنياهو، وإيهود باراك. إثنان منهم، نتنياهو وباراك، أيدا استبدال النظام الحالي بنظام رئاسي. وقال باراك «إنه مقتنع بضرورة التغيير وآمل أن نصل إلى النظام الرئاسي عن طريق نقاشات ومداولات وليس بسبب أزمة إدارية صعبة في السلطة». واقترح استكمالاً للنظام الرئاسي أن يتم انتخاب ٨٠ عضو كنيست في انتخابات إقليمية و ٤٠ في انتخابات قطرية. وقال نتنياهو «إنه منذ زمن وهو مقتنع بضرورة الإنتقال إلى النظام الرئاسي، لكن من أجل فعل ذلك ينبغي الأخذ بعين الإعتبار التوازنات والكوابح اللازمة».

لغم وراء لغم

خصصت اللجنة عدة جلسات مطوّلة لمناقشة قانون أساس الحكومة وذلك على الرغم من أن القانون الجديد - القديم قد تمت المصادقة عليه قبل ثلاث سنوات فقط (بعد إلغاء قانون الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء). وقد طرحت في الجلسات أسئلة صعبة، مثل ما إذا كان على رئيس الدولة تكليف رئيس الكتلة الأكبر بتشكيل الحكومة، وهل يمكن وضع رقابة قضائية على قرار رئيس الوزراء بتعيين وزير ما، في اية ظروف يمكن منع تعيين شخص ما في وظيفة وزير- هل فقط في حالة أن يكون هذا الشخص متهماً بجريمة وأدين عليها أو أن يكون أيضاً لمن قدّم بحقه لائحة اتهام ولم يتم بعد إدانته بها.

وقد ناقشت اللجنة مؤخراً موضوعاً آنيًا جداً وهو: من سيخلف رئيس الحكومة إذا لم يستطع الإستمرار في تولي مهام منصبه وهل على رئيس الحكومة أن يقدم استقالته إذا قدّمت بحقه لائحة اتهام؟ وعلى خلفية توصية نائبة الدولة العامة، عيدنا أربيل، بتقديم

لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء أريئيل شارون في قضية الجزيرة اليونانية، فقد أثار النقاش جدلاً خاصا. وقد تم الإتفاق، في نهاية النقاش، على أن يتولى القائم بأعمال رئيس الحكومة منصب رئيس الحكومة في حال غياب رئيس الحكومة. واتفق أيضاً على تقليص المدة المسموح بها غياب رئيس الحكومة (٦٠ يوماً فقط وليس ١٠٠ يوم، كما هو معمول به اليوم).

وحول ما إذا كانت هناك ضرورة لتغيير بند القانون الذي يقر أن للكنيست الحق في إقالة رئيس الوزراء فقط بعد إدانته من قبل المحكمة وبعد أن توصي لجنة الكنيست وأن يكون ذلك بأغلبية الأصوات، قال عضو الكنيست أبراهام بورغ من حزب العمل إن ما يطبق على الوزراء في حال تقديم لائحة إتهام بحق أحدهم يجب أن يطبق على رئيس الوزراء أيضاً. وأضاف بورغ: « لا أريد أن يتولى منصب رئيس الوزراء شخص يجري بحث موضوعه في أجهزة القضاء». وقد عارض معظم أعضاء اللجنة موقف بورغ. وتقرر في النهاية فحص إمكانية أن يكون للكنيست الحق في اتخاذ قرار بمنح الثقة لرئيس الوزراء لكي يستطيع أن يواصل تولي مهام منصبه، في حال تقديم لائحة اتهام ضده.

وحول قانون أساس رئيس الدولة قررت اللجنة فحص إمكانية إلغاء البند الذي يلزم رئيس الدولة بالتوقيع الشكلي على وثائق الحكومة الرسمية، بدءاً من تعيين السفراء في الخارج وكذلك تعيين القضاة الجدد. وبهذا يتم تقليص الصلاحيات المتبقية لرئيس الدولة. وكذلك تم الإتفاق على إلغاء البند القائل بأن رئيس الدولة يتوقف عن كونه رئيساً للدولة مؤقتاً في حال وجوده في الخارج، وبدل ذلك يشار إلى أن لرئيس الدولة الحق في منح بعض الصلاحيات لنائبه في حال وجد ضرورة لذلك.

أربع جلسات خصصتها اللجنة حتى الآن لقانون أساس القضاء (سيشارك رئيس المحكمة العليا أهارون باراك في الجلسات القادمة). وكانت إحدى المسائل الرئيسية والتي شكلت جوهر الخلاف عملية تعيين القضاة وتأثير قضاة المحكمة العليا على هذا التعيين. وقال عضو الكنيست ميخائيل إيتان في إحدى الجلسات: «كنت عضواً في لجنة اختيار القضاة، هذه اللجنة تعمل ظاهرياً حسب أسس ومبادىء إدارية، ولكنها عملياً تعمل

خلافاً للإدارة السليمة والقانون، وخلافاً للقواعد الأساسية أيضاً. وصلت إلى عضوية اللجنة بعد سنوات من عملي في السياسة وتبين لي أنهم يعينون القضاة بنفس الطريقة التي يعينون فيها ممثل الحزب في كركور (قرية في الشمال). توجد محسوبيات. هذه هي السياسة في عينها».

أما عضو الكنيست جدعون ساعر من الليكود فقد قال: «أريد أن أعرف ما هي مبادئ القاضي وقيمه قبل أن أصوّت على تعيينه، أريد أن أعرف ما هي مواقفه أيضاً ولماذا يتوجب علي أن أعرف ذلك بعد تعيينه فقط؟».

اللجنة لم تشرع بعد ببحث القوانين الأساس التي تعالج الموضوع المعقد والحساس، ألا وهو حقوق الإنسان. في مرحلة كهذه ستكون هناك أهمية مضاعفة لغياب معظم ممثلي الأحزاب الدينية والعربية. وسيكون الاحتمال بأن تستطيع اللجنة والحالة هذه أن تعكس اجماعاً واسعاً ضئيلاً في هكذا ظروف.

من الصعب حالياً التقدير فيما إذا كانت مداولات اللجنة ستجني ثمارها أو أنها ستذهب أدراج الرياح. «المشي في موضوع الدستور كالمشي في حقل ألغام»، يقول إيتان. ويضيف «تستطيع أن تتقدم، تتجاوز اللغم الأول والثاني والرابع، وفي النهاية يحصل الإنفجار عند اللغم الأخير. علينا أن نكون مستعدين لذلك. هذه مهمة ليست سهلة ونحتاج إلى الكثير من الصبر وطول النفس. هذا جهد للمدى الطويل وليس سباقاً قصير المدى».

على كل حال يؤمن إيتان بأن الجهود لن تذهب سدى «نحن نستثمر في ذلك جهداً كبيراً، أقمنا موقعاً خاصاً على الإنترنت والذي يمكّن الجمهور من الإطّلاع على بروتوكولات اللجنة وأن يبدي رأيه فيها، وجدت أذناً صاغية عند رئيس الكنيست روبي ريفلين الذي شجعني كثيراً وخصص ميزانية كبيرة لمشروعنا، حوالي مليون شيكل. اعتقد من كل قلبي أنه حتى إذا لم يتم المصادقة على الدستور كله بسبب بعض البنود التي لا يمكننا الجسر بين الخلافات حولها فإن جزءاً كبيراً من الدستور سيحصل على إجماع واسع. وهذا سيكون إنجازًا في غاية الأهمية».

المحاولات مستمرة منذ سنة ١٩٥٠

بذلت جهود كبيرة بدءاً من الكنيست الأولى لوضع دستور لدولة إسرائيل ولكن حتى اليوم كل الجهود لم يكتب لها النجاح . في العام ١٩٥٠ صادقت الكنيست على قرار هراري (نسبة إلى من بادر إليه وهو عضو الكنيست يزهار هراري) ، والذي أشار إلى «أن الكنيست الأولى تلقي على لجنة الدستور والقانون والقضاء إعداد مشروع دستور للدولة . الدستور يتم بناؤه على شكل أجزاء بحيث أن كل جزء يشكل قانون أساس بحد ذاته ، وهذه الأجزاء مجتمعه تقدم للكنيست وفي حال انتهت اللجنة من عملها تتحد الأجزاء جميعها لتشكل دستور دولة اسرائيل» .

وهذا يعني أن الكنيست ومنذ ٥٤ عاماً منحت لجنة الدستور والقانون والقضاء وضعية لجنة تأسيسية وليس لجنة تشريعية فقط . ومنذ ذلك الوقت سنت الكنيست أحد عشر قانون أساس ، لكن لم يمنح أي من هذه القوانين وضعاً خاصاً ، بحيث لا يمكن تعديله إلا بأغلبية كبيرة .

عندما عيّن دان مريدور وزيراً للعدل سنة ١٩٨٨ ، قرر العمل لإستكمال سن القوانين الأساس حول موضوع حقوق الإنسان ، وقد عقدت لجنة وزارية برئاسته سبع عشرة جلسة لمناقشة الموضوع ، ولكن الأحزاب المتدينة أحبطت المبادرة .

البروفسور أمنون روبنشتاين أيضاً بادر إلى طرح مبادرة بالتعاون مع رئيس لجنة الدستور حينها ، عضو الكنيست أوريئيل لين ، وقد أخذ نسخة إقتراح قانون أساس حقوق الإنسان التي تمت بلورتها في وزارة العدل وطرحها على طاولة الكنيست كإقتراح قانون خاص ، وقد منحت الحكومة حرية التصويت لأعضاء الإئتلاف الحكومي وتمت المصادقة على القانون بالقراءة التمهيدية ، وقام روبنشتاين بتجزئة القانون الأساس المطروح إلى أجزاء ، وفي الفترة القريبة من إنهاء الكنيست الثانية عشرة لدورتها (في ١٩٩٢) طرحها للمصادقة في الكنيست بالقراءات الأولى والثانية والثالثة ، وصادقت الكنيست على قانون أساس احترام الإنسان وحريته ، وقانون أساس حرية العمل . وقد قدّمهما روبنشتاين بالتعاون مع مريدور ولين .

رئيس المحكمة العليا أهارون باراك قال إن هذه الخطوة شكّلت إنقلاباً دستورياً نفذته الكنيست وأرست حقوق إنسان كثيرة بالحقوق الدستورية. هناك من اختلف مع باراك وقالوا إن ما حصل لم يكن إنقلاباً دستورياً، ومنهم، مثلاً، قاضي المحكمة العليا المتقاعد موشي لندوي الذي قال «رأيي أنه لم يكن هناك إنقلاب دستوري، كنت آمل من الكنيست عندما وضعت على رأسها قبعة السلطة التأسيسية، أن تكون مدركة إنها تشرع دستوراً للأجيال القادمة، ولكني لم أجد شيئاً من هذا مطلقاً».

أيضاً رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء، عضو الكنيست ميخائيل إيتان، يعتقد أنه لم يكن هناك إنقلاب دستوري، «لأن القوانين المذكورة صودق عليها عن طريق الخداع. وأعرف شخصياً أن الكثير من أعضاء الكنيست عندما صوتوا لم يكونوا يعرفون مدى أهمية هذه القوانين. وهذه ليست الطريقة المناسبة للشعب الإسرائيلي لسّن دستور».

مرت اثنا عشر عاماً منذ المصادقة على القوانين الأساس المذكورة، ومنذ ذلك الوقت فشلت كل الجهود لإستكمال القوانين الأساس. تقريباً كل وزراء العدل الذين تولوا مناصبهم منذ ذلك الحين (ديفيد ليبائي، تساحي هنغبي، يوسي بيلين) حاولوا تمرير قوانين الأساس بخصوص حريات الإنسان. ولكنهم جوبهوا بمعارضة شديدة من «شاس» و«يهدوت هتوراة» و«المفدال».

الخلاف حول قانون أساس التشريع

إحدى نقاط الخلاف الأساسية التي برزت خلال مداولات اللجنة كانت حول قانون أساس التشريع. وزير العدل يوسف(تومي) لبيد، الذي يبارك جهود إيتان لتشريع دستور للدولة، يعتقد أنه يجب العمل على تشريع هذا القانون والذي ينبغي أن يحدد الوضع الخاص لقوانين الأساس (بناء على إقتراح لجنة نئمان التي أمرت الحكومة بتشكيلها، هناك ضرورة للحصول على أغلبية ٦١ عضو كنيست للمصادقة على قوانين الأساس في القراءات الثلاث، وبعد ذلك تكون هناك قراءة رابعة بأغلبية ٧٠ عضو كنيست كي تتم المصادقة على هذه القوانين).

ويقول لبيد: « اعتقد أننا نملك الفرصة الآن أكثر من أية مرة لسن هذا القانون المهم، وإذا لم نعمل ذلك بالسرعة الممكنة فإن ذلك سيكون إضاعة فرصة بالغة الخطورة».

ولكن إيتان يختلف مع لبيد. وهو يقول: « لا يجب الإسراع في سن قانون أساس التشريع ويجب طرح كل قوانين الأساس أمام الكنيست جملة واحدة». أيضاً رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، البروفسور أريك كرمون، يؤيد موقف عضو الكنيست إيتان، ويعتقد أنه يجب السعي للحصول على إجماع واسع من كل طبقات الشعب فيما يخص المصادقة على الدستور.

«محكمة العدل العليا التي تخاف من ظلّها»

بقلم: موشي غورالي

أحد الآراء المتجذرة في المجتمع الاسرائيلي، وبالتأكيد لدى أوساط سياسية، هو أن لدينا محكمة عليا نشطة وفاعلة بشكل خاص. وهناك الكثير ممن يخالفون بشدة هذا الرأي. ومنهم على سبيل المثال البروفسور زئيف سيغل من جامعة تل أبيب، الذي قال في جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست في شهر شباط ٢٠٠٤، «برأيي لا توجد رقابة دستورية قضائية حقيقية لمحكمة العدل العليا على التشريع في الكنيست. جزء من هذا نابع من كون التشريع في الكنيست هو فعلاً قانوني. ومن الناحية الثانية، محكمة العدل العليا تخاف من ظلّها، بسبب كل الانتقادات وبسبب ما يحصل، فتحجم عن إلغاء قوانين».

وقال رئيس نقابة المحامين، د. شلومو كوهين، في جلسة أخرى للجنة في تلك الأيام، إنه «بخلاف الأساطير الكبيرة حول النشاط القضائي، أعتقد بأن المحكمة العليا، وبخاصة في السنوات الأخيرة، تعاني من عدم فاعلية قضائية. من يريد أن يرى فاعلية قضائية فلينظر إلى ما فعلته المحكمة العليا في اسرائيل في الخمسينيات».

أما البروفسور يورام شاحر من المركز المتعدد المجالات في هرتسليا فيفاجىء، إذ يعتقد بأن المحكمة العليا تصغي للشعب وللإجماع الوطني، حتى أكثر من الكنيست: «بالذات المشرّع يندفع الى الأمام. فهو الذي سنّ قانون المضايقات الجنسية، رغم أن الشعب غير ناضج لتقبله حتى اليوم. والثورة في قوانين الاعتقال قادها المشرّع وليس المحكمة. المشرع

يريد التقليل من الاعتقالات، لكن المحكمة العليا أحبطت بتفسيراتها هذه الإرادة. معظم القضاة في العليا يفضلون القانون والنظام ومكافحة الإجرام على حقوق المتهمين، ما عدا داليا دورنير (إعتزلت مؤخراً). ربما بحق. ولا شك أنهم بهذا يتماشون مع الاجماع. لا يقبل المجتمع أن تغتصب بناته وتنهب أملاكه كثمن لليبرالية في حقوق الإنسان. وخلافاً للأميركي الذي يتشكك في نظام الحكم ويبغضه، فإن المواطن الاسرائيلي يثق به، والمحكمة تسير معه. لا أدري من أين التصقت بالقضاة الصورة الليبرالية».

مع هذا، فقد منحتنا المحكمة العليا حرية التعبير والمساواة، التي أحجمت الكنيست عن تشريعها. ولقد منحنا باراك (أهارون) الثورة الدستورية.

«المحكمة العليا لم تقد أية ثورة جدية، ما عدا العنوان «ثورة دستورية». فحرية التعبير والمساواة نضجت في الاجماع الوطني، وفقط بسبب التركيبة الائتلافية لم يكن بالامكان التعبير عنها في التشريع. إذاً، فإن المؤسسة التي عبرت عن حرية التعبير والمساواة هي المحكمة العليا».

إذا كان الأمر كذلك، لماذا تجذب المحكمة العليا لنفسها تخوفات ومواقف عدائية كثيرة، وبالأساس من جهة الكنيست؟ لماذا ينشغل أعضاء الكنيست بشكل مهووس في المبادرات والاقتراحات لإضعاف قوتها؟ أحد التفسيرات من المجال السياسي يقدمها البروفسور غاد برزيلاي، من جامعة تل أبيب، فيقول: «منذ اللحظة التي أعلنت فيها المحكمة أنها تقوم بدور اللاعب الاستراتيجي وحتى الثوري، فإنها جلبت ردود فعل مضادة من طرف اللاعبين الآخرين، الكنيست والحكومة. وكان هذا خطأ. في عالم السياسة، الخطاب المتبجح يجلب مقابلاً له، على شكل إكراهات وتقييدات مؤسساتية».

بين درعي وهنغبي

رئيس المحكمة العليا، أهارون باراك، هو العنوان الرئيسي لبروز المحكمة على المستوى الجماهيري. حتى سلفه، الرئيس مئير شمغار، تحفظ من خطابه الفظ في موضوع الثورة الدستورية. ويعتقد باراك بأن التوتر مع الكنيست نابع من مكان آخر. ويكثر في محاضراته

من الندب على أن معظم أعضاء الكنيست لم يذوتوا بعد حقيقة أن إسرائيل تحوّلت من ديمقراطية برلمانية الى ديمقراطية دستورية، ومن وضع كنيست تستطيع عمل كل شيء الى وضع كنيست مقيدة إزاء سن قوانينها، من قبل القوانين الأساس التي رفعت حقوق الانسان الى مكانة دستورية.

د. سوزي نبوت، من كلية الإدارة، المتخصصة في العلاقات بين السلطتين، تعرض تفسيراً آخر: «الكنيست تملّصت من القيام بواجبها في مواضيع مختلفة، ألقيت في نهاية الأمر في أروقة المحكمة. وقد أصبحت المحكمة في نظرها بديلاً سلطوياً، وصاحبة القرار الأخير، وذات شرعية وصورة مفضلتين على المستوى العام. لذا فهي تناضل ضدها وتهاجمها، في محاولة للتأثير على عملية تعيين القضاة وبذل الجهد من أجل إقامة محكمة دستورية». وتضيف أنها «تلحظ في المحكمة العليا حذراً لم تعهده في الماضي».

يرى الكثير من المنتقدين في قضية تساحي هنغبي تعبيراً عن وهن أصاب قضاة المحكمة العليا. بعد قرارات الحكم، قبل نحو عقد من الزمن، التي اطاحت بوزراء ونوابهم (درعي وبنحاسي)، ومنعت تعيينات غير لائقة في الوظائف العامة (يوسي غينوسار)، كبحت المحكمة نفسها هذه المرة، عندما أقرت صلاحية تعيين هنغبي وزيراً في الحكومة (وزارة الأمن الداخلي)، عن طريق مناورة ضخمة للغاية. وعندما اتضح ان هناك اكثرية ضد هنغبي (القاضيان ميشآل حيشين ودوريت بينيش) تقرر توسيع التركيبة، وهكذا نشأ وضع كان فيه قاضي الأقلية في تركيبة الثلاثة، إليعيزر ريفلين، هو الذي صاغ رأي الأغلبية في تركيبة السبعة قضاة.

وهذا يندمج في النتيجة المستخلصة، وهي أن مجد فاعلية المحكمة العليا أصبح من ورائها. كذلك فإن النزعة في قضايا المتدينين مماثلة. حتى بداية التسعينيات كانت المحكمة العليا ناشطة في إضعاف الهيمنة الاورثوذكسية (إستيراد لحوم غير محللة دينياً، تعيين نساء لمجالس دينية، سريان الملكية المشتركة العلمانية على المحاكم الدينية، تسهيلات في عملية اعتناق الديانة اليهودية وغيرها). «منذ مظاهرة المتدينين المتزمتين الكبيرة أمام المحكمة العليا»، يقول البروفسور شاحر، «لم نر المزيد من قرارات حكم كهذه. تأثير المظاهرة

الكبرى كان مثبطاً. يبدو ان المحكمة وصلت في هذا المجال الى الحافة، وليس لديها الان طاقات جديدة. على سبيل المثال، إضعاف قوة الحاخامية والمس بالمصالح التي لا تحترم قدسية السبت».

ولقد جسدت قضية تجنيد شبيبة المدارس الدينية تعقيدات العلاقات بين السلطات وأبرزت الجهد القضائي للمناورة بين القيم والسياسة. لقد احتاجت المحكمة الى أكثر من عشر سنوات ونحو خمسة التماسات لكي تصل الى النتيجة بأن تحرير أبناء المدارس الدينية من الخدمة العسكرية هو تمييز لا يطاق. إلا أن محكمة العدل العليا اكتفت بقرار مفاده ان التحرير من قبل وزير الأمن لم يعد قانونياً وأن على الكنيست أن ترتب الوضع في القانون (خدمة وطنية، تحرير او تجنيد). وتجد الكنيست صعوبة في تطبيق القرار، وما زالت الكرة الملتهبة تنتقل من يد الى أخرى.

وفي المحكمة العليا يرفضون الاستخلاصات الأكاديمية بشأن الهبوط في مستوى الحزم، وحتى أنهم يحتقرونها. ويذكرون هناك الكثير من قرارات الحكم «ذات الفعالية»، كانت قد صدرت بالذات في السنوات الأخيرة: إلغاء قرار دائرة أراضي إسرائيل بشأن تخصيص الأراضي الزراعية، إلغاء القانون الذي صادق على قانونية القناة السابعة، قرار الحكم الذي مكّن العربي من شراء بيت في كتسير، قرار الحكم الذي منع التعذيب خلال تحقيقات «الشاباك» وإطلاق سراح أوراق المساومة اللبنانيين. بالطبع «محصول» يتنافس جيداً مع العقود السابقة التي شهدت فاعلية. «ومع ذلك»، يقول أحد قضاة العليا، «تم القيام بكل هذا بهدف المحافظة على مستوى شرعية المحكمة في صفوف الجمهور أيضاً. بالإضافة الى ذلك، بعد أن وضعت البنية التحتية النموذجية في العقد المنصرم أصبح من المطلوب اليوم أن يكون التدخل أقل، ومع ذلك لا تتراجع المحكمة وقت الحاجة».

الفاعلية ليست باراك فحسب

أحد الأسئلة السياسية التي تقف في مركز النقاش بين السلطات هو حجم الأمور التي يمكن تداولها في المحكمة. رأي باراك القائل إن «كل أمر يمكن أن يتم تداوله في المحكمة»

هو رأي اقلية في أوساط قضاة العليا أنفسهم، كما يدعي رئيس العليا المتقاعد شمغار، ويؤكدون ذلك في العليا نفسها. لكن هذا الجدل ليس مهماً بشكل خاص. يقول قاض في العليا: «تعالج المحكمة اليوم موضوع الجدار، وكان يمكن ان يعتبر هذا الموضوع «غير قابل للتداول في المحكمة» بسبب الطبيعة السياسية- الأمنية للقضية، ولكن من ناحية اخرى كنا مضطرين للتعاطي مع هذا الموضوع كالتماس حول المس بحقوق الإنسان، كما طرح ذلك العرب الذين تضرروا».

وهناك مثال آخر للخلافات في وجهات النظر بالنسبة للمواضيع القابلة للتداول في المحكمة، وهي مسألة الاغتيالات (الإحباط الموضعي). الاستئناف الأول في هذا الموضوع تم ردّه نهائياً في كانون الثاني ٢٠٠٢ من قبل القاضي حيشين، الذي يعارض توسيع مجال التداول في المحكمة. ومقابل ذلك هناك تركيبة أخرى برئاسة باراك تبحث الآن في الموضوع. وحيشين هو مثال بإمكانه ان يربك عدداً ليس قليلاً من اعضاء الكنيست: هو في الواقع يؤيد تقليص القضايا التي يمكن تداولها في المحكمة، لكن ربما هو القاضي الأكثر فعالية في العليا ايضاً. فعلى سبيل المثال، كان يؤيد الإطاحة بالوزير هنغبي رغم عدم تقديم لائحة اتهام ضده، وقرر إلغاء قرار لجنة الكنيست برفع اجور أعضاء الكنيست بقرار حكم، «وعد» فيه بتعميق الرقابة القضائية على قرارات الكنيست المتعلقة بها نفسها. ولكن أيضاً فاعلية حيشين ليست كاملة. وفي موضوع فساد السلطة هو من الذين يدعون الى التوسع بينما في مواضيع حقوق الانسان هو أكثر اعتدالاً.

ولعلم أعضاء الكنيست، الذين بالنسبة لهم الفاعلية هي فقط باراك (وباراك هو المحكمة العليا)، فإن قرار الحكم الوحيد الذي ألغى قانوناً في السنوات الأخيرة (وهو القانون الذي كان يهدف الى ترخيص القناة السابعة) كتب بيد تيودور أور. والقاضية، التي برزت في عملية إلغاء عدد كبير من المرشحين والقوائم في الانتخابات الأخيرة للكنيست، كانت طوبا شتارسبيرغ- كوهين (في إطار التركيبة الموسعة لمحكمة العدل العليا أيدت إلغاء ترشيح عزمي بشارة والتجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك باروخ مارزل)، بينما قرار الحكم الأكثر فاعلية في السنوات الأخيرة- رغم ان الحديث يدور عن رأي أقلية- وقعه القاضي

يعقوب طيركل.

يدور الحديث، في الشأن السالف، عن التماس قدم لمحكمة العدل العليا في نهاية عهد حكومة باراك (إيهود)، مطالباً بإصدار أمر يلزم الحكومة بوقف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية. في تاريخ القضاء العالمي لم يسبق أن أصدرت محكمة ما أمراً يمنع حكومة من إجراء مفاوضات سياسية، حتى إذا كنا نتحدث عن حكومة توشك أن تنهي ايامها قريباً. وعلى هامش الأمور دار جدل حول هل هذا الموضوع - تدخل في مفاوضات سياسية- هو أصلاً موضوع قابل للتداول في المحكمة؟ القاضي يتسحاق زمير إعتقد ان الموضوع ليس من اختصاص المحكمة وردّ الالتماس. وقرر باراك بأن الموضوع قابل للنظر فيه في المحكمة، لكنه ردّ الالتماس لذاته. وفقط طيركل، برأي اقلية، قرر أن «مواصلة إدارة المفاوضات. . . تشذ عن مجال المعقول ويجب إيقافها. في وضع كهذا، بينما الوقت يضيق بقي، إذاً، سيف المراقبة في يد هذه المحكمة فقط. لا يحق لها أن تمتنع عن إصدار الحكم وأن تعفي نفسها من حسم الأمور». في اعتقادي أنه ما كان باراك، حتى وهو في قمة نشاطه وفاعليته، ليصل الى نتيجة كهذه.

باراك قلق من سلوك الكنيست ضده. لقد صودق مؤخراً على عدد من القوانين، التي تبدو في نظره استفزازية لأنها حيكت كرد على تصرف قضاة العليا، من بينها القانون الذي أعد لمنع تصويت بالتنسيق بين ممثلين، وفق إملاء الجهة التي أرسلتهم (لمنع تصويت مشترك لقضاة العليا في لجنة اختيار القضاة)، والقانون الذي خصص لمنع ظهور محام أمام قاض تربطه به علاقات صداقة (قانون اشتق من ظهور المحامي بنحاس روبين أمام القاضي أور في استئناف ايلي هوروفيتس). كما نظر باراك بخطورة شديدة الى تدخل الكنيست في إجراء معلق، عندما قررت التنديد بطلب القاضية دورنير من الدولة (في الالتماس ضد تقليص مخصصات التأمين الوطني) أن تقدم معايير للحد الأدنى من العيش بكرامة.

يكثر باراك مؤخراً من الكتابة وإلقاء المحاضرات حول العلاقات مع الكنيست. وقال مؤخراً إن «وجود توتر بين السلطة القضائية والسلطات الحكومية الأخرى هو وضع

طبيعي. وبمفهوم معين هو أيضاً أمر محبذ»، «الرضى الدائم للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من القرارات القضائية للمحكمة قد يثير الشكوك، بأن المحكمة لا تقوم بدورها كما ينبغي». باراك يتحدث عن توتر، لكنه يحذر من «تحطيم كل قواعد اللعبة». الدوافع لهذا الأمر، حسب باراك، هي شخصية في جزء منها، عندما يتضرر سياسي من قرار معين. وقسم منها مؤسساتي- عدم فهم الدور القضائي. إقامة محكمة للدستور مثلاً سيكون بمثابة رد هدّام جدًا. ويحذر باراك «ستكون هذه هي بداية نهاية الديمقراطية».

مقابل باراك فإن البروفسور شاحر أقل قلقاً: «الصراع بين الكنيست والمحكمة يبدو صراع حياة وموت، لكن هذا صراع رمزي، طقوسي. يقول باراك ان الكنيست اعطت والكنيست تستطيع ان تأخذ، وهي لا تأخذ. يتذمر السياسيون دائماً من تدخل القضاة، وهددوا بتقييدهم بسن القوانين، وهذا لا يحدث. كما ان القضاة لا يستغلون كل قوتهم، مثلاً، بإلغاء قوانين او تجاهلها. يوجد هنا صراع صحي بين سلطات تمسك الواحدة الأخرى بموازين رعب، ضمن تقدير كبير ودون مساس يذكر. خدوش هنا وهناك، ولكن ليس أكثر من ذلك».

ومع كل هذا، من الصعب تجاهل حقيقة ان المحكمة العليا تفقد التأييد في جبهات أخرى ايضاً: الأكاديمية، نقابة المحامين على خلفية الصراع حول استبيان فحص مستوى القضاة، قطاع المتدينين والمتزمتين بسبب الصورة الليبرالية- العلمانية التي التصقت بها. كما أن للمواطنين العرب تطلعات عالية لم تتحقق من قبل المحكمة، وخاصة في كل ما يتعلق بالحقوق الجماعية ومنع الإجحاف والتمييز.

وفي السنوات الأخيرة أخذت المحكمة تخيب آمال مؤيديها المتحمسين ايضاً. يقول البروفسور برزيلاي: «خلقت المحكمة توقعات كبيرة جداً، وتجد صعوبة في تحقيقها. وخاصة في مجالات مثل حقوق العرب، انتهاك الحقوق على خلفية الوضع الأمني، ومؤخراً موضوع الحقوق الاجتماعية. باراك محق في أنه بدون قانون من الصعوبة بمكان توفير الحقوق، لكن العليا نجحت في خلق آمال بأنها العنوان».

وعليه، كل شيء يبدأ من السؤال ما هي وظيفة المحكمة. يقول الذين يريدون تقزيمها: حل نزاع ليس إلاّ. وبالمقابل، فإن الذين يطلبون توسيعها، ومن بينهم قضاة العليا أنفسهم، يرفضون الاكتفاء بهذه المهمة المتواضعة فقط. وهكذا تعرف رئيسة العليا المنتظرة، دوريت بينيش، في محاضراتها، وظيفة المحكمة من وجهة نظرها: «للمحكمة دور مهم في تحقيق الطموح لبناء وإقامة مجتمع أفضل هنا، مجتمع أكثر عدلاً، مجتمع يسعى الى المساواة، مجتمع يؤمن بالانسان، ويحترم حقوقه وحريته، مجتمع يطمح الى الحفاظ على القانون والنزاهة في صفوف أفراده ومؤسسات نظامه».

من المؤكد أنها رؤيا جميلة، ولكن تكمن فيها طاقات كبيرة- لإغضاب السياسيين، ولتخييب آمال المعجبين، على حد سواء.

أين اختفت لجنة مراقبة الدولة؟

بقلم: تسفي زرحيا

جاءت توصية المدعية العامة، عيدنا أربيل، بتقديم رئيس الحكومة أريئيل شارون الى المحاكمة في قضية «الجزيرة اليونانية»، وبدأ تخبط المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، في هذه القضية بالذات، في الوقت الذي كانت فيه لجنة شؤون مراقبة الدولة في بداية عطلة عيد الفصح اليهودي. وقبل أيام من قرار أربيل سافر رئيس اللجنة، أمنون كوهين من «شاس»، لقضاء عطلة في الخارج. وهناك ادعاءات في اللجنة بأن عضو كنيست آخر كان يهتم بدعوة اللجنة للانعقاد حتى وهو خارج البلاد، وذلك لكي يهاجم رئيس الحكومة ويدعو الى استقالته.

وكان كوهين قد أوضح قبل سفره أنه لا ينوي زج اللجنة بقضية التحقيقات مع رئيس الحكومة وأبنائه، وقال: «لا يروق لي مجرد الصراخ بأن الحكومة فاسدة وأن رئيس الحكومة فاسد لمجرد تصدر عناوين الصحف، لماذا الطعن برئيس الحكومة دون أي سبب». ويضيف: «طالما لم تثبت إدانته فهو ما زال صالحاً. لم ولن أستغل اللجنة للمناكفات والمناطحات السياسية». هذا الأمر يثير غضب أعضاء اللجنة من المعارضة. فمن ناحيتهم، المناكفة السياسية هي أهم هدف للجنة، باعتبارها أداة مهمة بيد المعارضة. وحسب زعمهم، لو كان على رأس اللجنة عضو كنيست أشد صرامة لأدى ذلك الى «قرقعة» شارون وابنه، على خلفية تحقيقات الشرطة بشأن سيريل كيرن والجمعيات وقضية الجزيرة

اليونانية. فالرقة التي يبثها كوهين تمس بفاعلية اللجنة. وهناك من قال إن «كوهين روحاني وليس كريزماتياً وليس جديراً بهذا المنصب».

ويذكر هؤلاء أن رؤساء اللجنة السابقين اعتادوا على توجيه انتقادات للحكومة. هكذا تصرّف ديفيد ليبائي وعوزي لانداو وران كوهين ويوسي كاتس. ويقول أحد أعضاء اللجنة «حتى البروفسور أمنون روبنشتاين الذي كان رئيساً للجنة في السابق، كان شخصاً لطيفاً لكنه أدار اللجنة بكفاءة». عضو اللجنة، عضو الكنيست أوفير بينيس من حزب العمل، الذي من المنتظر أن يخلف كوهين في صيف ٢٠٠٥، يقول إنه «يجب على كوهين أن يهاجم الحكومة على كل خطوة تخطوها، وأن يضع الحكومة في المهداف. ليس ثمة أي سبب يستدعي أن يكون لطيفاً معها».

مقابل انتقادات اعضاء المعارضة، يتنفس كبار المسؤولين في حزب الليكود الصعداء، ونتيجة لذلك يسمح الليكود لأعضائه في الكنيست بالتغيّب عن معظم جلسات اللجنة. ويهتم ديوان رئيس الحكومة أو إدارة كتلة الليكود بتجنيد أعضاء الكنيست، بالأساس، لحضور الجلسات التي تبحث في مواضيع متعلقة بشارون نفسه. مركّز الليكود في اللجنة، غلعاد أردان، يقول عن كوهين «إنه نزيه وليس لدي أية مشكلة معه». هذا إطراء مشبوه من عضو الائتلاف لرئيس اللجنة المعارض.

ويدفع كوهين الاتهامات حول طبيعته المريحة أكثر من اللازم وعدم ملاءمته للمنصب بالقول: «كل واحد وأسلوبه. لقد حققت أهدافي بطرق لطيفة. أنا أتعامل بموضوعية ولا أتعامل بطرق استفزازية. حتى مهاجمة الحكومة يجب أن تتم بصورة ذكية وليس بوحشية. أنا مهني وموضوعي، ونبحث في صلب الموضوع ونحاول أن نجري التصحيح من أجل الجمهور الواسع، لكي يصبح وضعه أفضل مما هو عليه».

اللجنة رسبت صفًا

عُيّن كوهين لهذا المنصب في شهر آذار ٢٠٠٣، بعد أن فضل حزب العمل تسلم منصب رئيس اللجنة الاقتصادية، وبهذا فرض على «شاس» رئاسة لجنة المراقبة. وتسلم كوهين

(٤٤ عاماً) المنصب من قبل «شاس» لأنه لم يشغل منصب وزير أو نائب وزير في الحكومة السابقة، وذلك بسبب الحظر الذي لا يجيز لأصحاب تلك الوظائف أن يشغلوا رئاسة اللجنة التي تبحث في نتائج مراقبة، تتعلق بفترة إشغالهم مناصب في الحكومة.

يقولون في «شاس» إنه لم يكن متحمساً لتسلّم هذا المنصب. و«شاس» هي حركة لقطاع معين من السكان ولا تعنيها لجنة مراقبة الدولة بشكل خاص أصلاً. وبالرغم عن ذلك، فإنه يكرّس وقتاً ثميناً لعمله في اللجنة ولا يتغيب عن جلساتها. هو عضو كنيست مجتهد ومواظب، ويدرس جيداً كل المواضيع، التي يتم بحثها في اللجنة، قبل البحث فيها، ويضغط من أجل تطبيق نتائج المراقبة. وعلى سبيل المثال، ضغط على رجال فرع التأهيل في وزارة الأمن لكي يعالجوا الشكاوى التي وصلت إليهم ولم تحظ بمعالجة لائقة.

لكن لا يُعوّل على الاجتهاد فقط. فأعضاء الكنيست في اللجنة يتذمرون أيضاً لأن اللجنة، التي كانت في الماضي إحدى اللجان القوية في الكنيست، رسبت صفًا في الكنيست ألـ١٦، وحسب أقوالهم، لم تعد تعتبر لجنة مهمة، رغم الطاقة الكبيرة الكامنة فيها. وعلى سبيل المثال، كان بإمكان اللجنة أن تطلب من مراقب الدولة أن يبلور رأياً حول مسألة استمرار رئيس الحكومة في منصبه في أعقاب التحقيقات ضده. وفي حالة كهذه كان بالإمكان طلب تشكيل لجنة تحقيق رسمية، كما حدث في منتصف الثمانينيات، عندما طلبت لجنة مراقبة الدولة آنذاك، برئاسة البروفسور دافيد ليبائي، رأياً كهذا، وفي أعقابه شكلت «لجنة بيسكي» للتحقيق في أزمة الأسهم البنكية. وفي الواقع، رغم تقديم تسعة طلبات للجنة من قبل أعضاء كنيست للحصول على رأي خاص من مراقب الدولة في أمور مختلفة، إلاّ ان اللجنة ردّت كل الطلبات.

هذه اللجنة لديها صلاحية بإصدار «أمر إحضار» ضد وزير أو موظف يرفض المثول أمامها، وهذه الصلاحية لا تمتلكها اللجان الأخرى. في السنة الماضية، لم يتم استغلال هذه الصلاحية من قبل اللجنة. وبإمكان اللجنة أن تدير صراعاً يومياً ضد وزراء الحكومة وموظفيها أو أن تقوم بدعوتهم لمباحثات معمقة حول نتائج المراقبة.

من خلال فحص جلسات اللجنة تبين أن خمس جلسات فقط نجحت في إثارة اهتمام

أعضاء الكنيست والإعلام، وبالذات بسبب سياقاتها السياسية. معظم الجلسات جرت بهدوء نسبي. ونتيجة لذلك توقف الإعلام أيضاً عن إبداء الاهتمام بأبحاثها، ما عدا المناقشات المتعلقة بمواضيع سياسية.

في شهر حزيران ٢٠٠٣ بحثت اللجنة في نتائج تقرير المراقب المتعلقة بمسألة تدخل رئيس الحكومة شارون في تغيير قرار دائرة أراضي إسرائيل والسماح باستعمال شاذ لأراض زراعية.

المراقب ادعى أن القرار كان مشوباً بتضارب مصالح، كون ابن رئيس الحكومة، عضو الكنيست عومري شارون، يملك عقاراً في قرية ملال. وقد شارك في البحث ١٧ عضو كنيست، عدد منهم لم يكونوا أعضاء في اللجنة، لكن تمت دعوتهم من قبل الائتلاف والمعارضة للاستنجاد بهم في تعزيز مواقف كل طرف من الأطراف.

بالإضافة الى ذلك، كانت هناك جلستان صاخبتان تمحورت المناقشات فيهما حول نتائج المراقبة بخصوص التنفيذ البطيء لقرار الحكومة الداعي الى إقامة جدار الفصل، وتطور البحث الى نقاش حول مسار الجدار والحاجة إليه. الحضور الذين سجلوا: ستة أعضاء كنيست في الجلسة الأولى وثمانية أعضاء كنيست في الجلسة الثانية. كذلك في الجلسة، التي ناقشت طلب رأي من مراقب الدولة حول البناء غير القانوني في البؤر الاستيطانية، كلّف ستة أعضاء كنيست فقط أنفسهم بالحضور.

وفي بقية الجلسات بحثت اللجنة بهدوء في معطيات موضوعية وأحياناً مملّة (وإن كانت مهمة أيضاً) وردت في تقرير المراقبة. ناقشت اللجنة موضوع تنفيذ أوامر دائرة الاجراءات في وزارة القضاء، فيما يتعلق بالهوائيات المنتجة إشعاعات ألكترومغناطيسية، وتجاوزات الأجور في المسارح العامة، ونشاط الشرطة الخضراء التابعة لوزارة البيئة، وحماية الفنادق في البحر الميت من خطر غمرها بالمياه. بيد أن هذه المواضيع لم تثر اهتماماً، فتغيب معظم أعضاء اللجنة عن الجلسات.

جدول أعمال اللجنة يحدّده رئيس اللجنة. وعلى حد قول عضو اللجنة، عضو الكنيست ران كوهين من «ميرتس»، الذي شغل في الماضي رئاسة لجنة مراقبة الدولة مرتين،

فإن أمنون كوهين لا يطرح على بساط البحث مواضيع جذابة. وعلى رئيس اللجنة أن يطرح كل اسبوع موضوعاً من المستوى الوطني، مثل المراقبة على أداء الحكومة ومن يقف على رأسها في ظل التحقيقات، ومواضيع كهذه لم تطرح كثيراً في السنة الماضية. أما أمنون كوهين فيتعجب من هذه المزاعم، ويقول: «مبدئياً، بحثت اللجنة في معطيات تقرير المراقب ولا يمكن اختلاق التقرير الذي كتب بيد المراقب. ٩٥٪ من الطلبات لأخذ رأي مراقب الدولة طرحت للبحث في اللجنة ولم تقبل».

جبريئيلي شاركت في جلستين فقط

ثمة سبب مهم لتدهور مكانة اللجنة وهو الحضور الضئيل لأعضائها في الجلسات، ما يمس بنوعية الأبحاث ونجاعتها. مراقب الدولة، القاضي المتقاعد اليعيزر جولدبرغ، غير راض عن الوضع. وجاء من مكتب المراقب أنه «حيال أهمية لجنة مراقبة الدولة وإزاء دورها في الإسهام في فعاليّة ونجاعة المراقبة، فإن المراقب يتوقع من أعضاء اللجنة مشاركة أوسع في مباحثات اللجنة».

ويتضح من تحليل حضور أعضاء الكنيست لجلسات اللجنة أن ٣٠٪ من الجلسات عقدت بمشاركة ثلاثة من بين ١٥ عضواً، هم أعضاء اللجنة. في ١٨٪ من الجلسات شارك إثنان فقط من أعضاء الكنيست، وفي ١٧٪ من الجلسات شارك أربعة أعضاء كنيست، وفي ١٤٪ من الجلسات شارك خمسة أعضاء كنيست. أي أنه، في نحو ٨٠٪ من الجلسات، أربع من خمس، شارك ثلث أعضاء اللجنة أو اقل. وكان حضور ممثلي الليكود متدنّياً بشكل خاص. فقد شارك غلعاد أردان في ثماني جلسات، وروني بار- أون شارك في أربع جلسات، ويولي إدلشتاين حضر ثلاث جلسات، بينما شاركت عضوة الكنيست عنبال جبريئيلي في جلستين فقط.

ويبرّر أعضاء الكنيست تغيّبهم عن الجلسات، بالأساس، بكونهم أعضاء في لجان أخرى أيضاً، وبحجة تزامن انعقاد جلسات هذه اللجان، أحياناً، مع جلسات لجنة مراقبة الدولة، ولكن أيضاً، بحجة أن رئيس اللجنة كوهين، الذي يحدّد جدول أعمال اللجنة، «خدّر

اللجنة» . بار- أون هو رئيس لجنة الكنيست ، وإدلشتاين هو نائب رئيس الكنيست ، وأردان عضو في ثماني لجان أخرى ، وكذلك جبريئيلي عضوة في سبع لجان إضافية . والأمر المثير هو أن قسماً من أعضاء الائتلاف حضروا جلسات اللجنة أكثر من الحضور الذي سُجّل لأعضاء الكنيست من الليكود . فها هو عضو الكنيست أوري أريئيل (الاتحاد الوطني) شارك في ٣١ جلسة للجنة (من ضمن ٨٠) .

المواظبون على المشاركة في الجلسات هم أعضاء الكنيست الأربعة من المعارضة . فقد شارك رئيس اللجنة كوهين في كل الجلسات ، وبينيس شارك في ٤٦ جلسة ، وران كوهين في ٣٦ ، وعضو الكنيست عبد المالك دهامشة من القائمة العربية الموحدة حضر ١٦ جلسة . أما حاييم رامون من حزب العمل فشارك في جلستين فقط ، وذلك لأنه عضو في لجان كثيرة - على حد قوله .

من المنتظر أن تشهد اللجنة تحوّلاً في عملها بعد نحو سنة فقط ، في صيف ٢٠٠٥ ، عندئذ ، إن لم تحدث تغييرات ، سيتسلّم رئاسة اللجنة أوفير بينيس ، خلفاً لأمنون كوهين . ويعترف عضو كنيست بارز في الليكود ، ليس عضواً في اللجنة ، بأنه « ستكون حياتنا مع بينيس أصعب بكثير . فهو «سيقرقع» الحكومة والوزراء ، وسيضطر الليكود الى التشمير عن السواعد من أجل صدّه» .

أين اختفى اللوبي الاجتماعي؟

بقلم: روتي سيناي

بعد وقت قصير من رفع الحكومة أسعار الخبز، في شهر كانون الثاني ٢٠٠٤، نجح اللوبي الاجتماعي في الكنيست في جمع تواقيع ٦١ عضو كنيست على عريضة تدعو لإلغاء الغلاء. وتوجه رئيس اللوبي، عضو الكنيست يائير بيرتس من «شاس»، لأريئيل شارون من الليكود، حاملاً العريضة. فألقى رئيس الحكومة نظرة على الورقة واعتذر بلطف لكونه لا يستطيع أن يضم توقيعه. يقول بيرتس: «دهشت، وقلت له إنني لم آت لأطلب منه التوقيع، بل أتيت لأطلب منه أن يلغي رفع الأسعار». شارون فهم الأمر و«همهم» وأعفى نفسه بملاحظة غير ملزمة، بصيغة «سنرى». وبهذا انتهت المحاولة العملية الأولى والأخيرة للوبي، لإلغاء قرار حكومي جائر. ويعتقد بيرتس أن هذه الحادثة تعكس عدم اكتراث رئيس الحكومة بالضائقات الاجتماعية. ويرى فيها آخرون انها دلالة واضحة على أن اللوبي المذكور ليس ذا شأن.

عجز اللوبي الاجتماعي)وهو حركة عملت على كبح إجراءات حكومية تمس بالضعفاء وعلى تطوير مبادرات تعود عليهم بالفائدة) برز بشكل خاص حيال موجة سن قوانين لا إجتماعية لم يسبق لها مثيل، بادرت إليها حكومة شارون في السنة الأولى للكنيست السادسة عشرة: تأميم صناديق التقاعد الهستدروتية، تغيير طريقة الاستثمارات في الصناديق وزيادة دفعات العمال والمتقاعدين، رفع سن التقاعد، تخفيض الأجور في

القطاع العام، وضع قيود على حق الإضراب، تفعيل الاصلاحات لإعادة العاطلين عن العمل الى العمل وتقليصات ضخمة في ميزانيات كل الوزارات.

يقول وزير الرفاه الاجتماعي وعضو الكنيست زبولون أورليف من «المفدال»، بلهجة إحتجاجية، إن «الهيمنة الليبرالية الجديدة التاتشرية التي تمسك بتلابيب الحكومة شطبت اللوبي الاجتماعي». وكمعارض في الكنيست السابقة اعتبر أورليف واحداً من الذين ضربوا رقماً قياسياً في التشريع الاجتماعي. ويضيف: في الماضي، تنافست أحزاب المعارضة فيما بينها على من سيقود اللوبي الاجتماعي، وتقرر ان تكون القيادة مشتركة من قبل ممثل عن اليسار الاجتماعي وممثل عن اليمين. في الكنيست الأخيرة، مثلاً، قادت اللوبي تمار غوجانسكي من الجبهة الديمقراطية ويحيئيل لاسري من حزب المركز. وفي هذه الدورة للكنيست لم يكن هناك تنافس. فقد عين بيرتس نفسه لقيادة اللوبي الاجتماعي ولم يجادل أحد في الموضوع. عضو الكنيست اوفير بينيس من حزب العمل يقدّر أن اللوبي الاجتماعي كجسم منظم «غير موجود تقريباً، ربما بسبب المشاكل القضائية لرئيسه». ويقصد بينيس الشبهات حول حصول بيرتس على اللقب الأكاديمي بطريقة غير شرعية.

ربما لم يكن صراع هذه المرة على رئاسة اللوبي، لأن الرئيسين السابقين، غوجانسكي ولاسري، قذفا خارج الكنيست. لاسري انضم إلى الليكود واحتل في الانتخابات التمهيدية موقعاً في القائمة لم يؤهله لأن يكون عضو كنيست. وغوجانسكي، الملكة المتوجة لكل الأزمنة في تشريع القوانين الاجتماعية، لم ترسلها قائمتها لفترة ولاية أخرى بعد ١٢ سنة خدمة. القضاء عليها سياسياً يبدو كأنه دليل قاطع على أن المرء لا يكافأ على العمل الاجتماعي ولا يساوي شيئاً على المستوى السياسي. ومع اعتزال غوجانسكي اعتزل كل الناشطين الاجتماعيين في الكنيست السابقة، أو أطيح بهم. عنات ماؤور وإيلان غيلون من «ميرتس»، ناحوم لينغنطال من «المفدال»، ياعيل ديان من حزب العمل وزميلها يوسي كاتس، رئيس لوبي المتقاعدين سابقاً.

والشاذ عن القاعدة هو اورليف، من المشرعين الاجتماعيين البارزين، فقد بقي عضواً

في الكنيست وحسّن موقعه، لكنه دفع ثمن ذلك: معظم عمله في الكنيست وفي الحكومة يتلخص في وقوفه في وجه وزارة المالية لمنع تآكل ميزانية الرفاه. في حالات كثيرة يجد نفسه يبحث بصعوبة عن شركاء لموقفه المعارض في الائتلاف.

جمليئيل عوقبت

نجح الائتلاف في وضع المعارضة في موضع الدفاع، ليصبح هدفها تقليل الاضرار الناتجة عن مشاريع القوانين المنفلتة التي تقترحها الحكومة. حتى عندما يجرؤ أعضاء كنيست من الائتلاف على الانضمام الى المعارضة فإنهم يعملون بشكل موضعي. فقد عمل عضو الكنيست دانيئيل بنلولو من الليكود على تقليل حجم التقليصات في الصناديق الخاصة التابعة للتأمين الوطني، وعضو الكنيست روحاما أبراهام من الليكود حاربت من أجل إلغاء المس بمرضى سقوط الشعر (كان والدها أحد المصابين بهذا المرض)، وعضو الكنيست أبراهام هيرشزون من الليكود ضغط من أجل إلغاء تقليص ٢٥ مليون شيكل من ميزانية وزارة الرفاه.

إحدى عضوات الكنيست النشطة جداً في المواضيع الاجتماعية في الائتلاف هي غيلا جمليئيل من الليكود، التي ناضلت بالتعاون مع حزب «شينوي» من أجل الاستمرار في تخفيض القسط التعليمي في الجامعات، وإلغاء التقليص في تمويل علاجات الاخصاب وإلغاء قرار وزارة المالية بخصوص سن التقاعد للنساء، على أن يكون ٦٢ سنة بدل ٦٤، ومن خلال موقعها كرئيسة اللجنة لتطوير مكانة المرأة، عملت جمليئيل على تقليل التقليصات في ميزانية مراكز منع مكافحة العنف في العائلة ومساعدة ضحايا الاغتصاب. وتفتخر بأنها لم تشارك في التصويت على قانون انعاش اقتصاد اسرائيل، الذي صودق عليه في شهر ايار ٢٠٠٣، بعد دخولها الكنيست بوقت قصير. وقد عوقبت على إخلالها بالانضباط الائتلافي، عن طريق منعها من تقديم اقتراحات لجدول الأعمال- وهي أداة مهمة للبرلمانيين- لمدة ثلاثة أشهر.

ويقول عضو الكنيسست بينيس إن الانضباط الائتلافي القوي يصعب عملية تجنيد تأييد للقوانين الاجتماعية من داخل الائتلاف. ويدعي قائلاً: «أحاول أن أشرح لأعضاء الكنيست الجدد أنه ليس هناك ما يخشونه، وأنهم يملكون قوة كبيرة. لكن هذا الأمر صعب ومحبط، لأنه مهما عملت ومهما حاربت، فلن يجدي نفعاً في نهاية الأمر، لأن الحكومة تتمتع بقوة كبيرة».

كتب د. يتسحاق كدمان، المدير العام لمجلس سلامة الطفل، الذي يشارك بشكل مكثف، منذ سنوات عديدة، في دعم قانون يتعلق برفاهية الأطفال والدفاع عن سلامتهم، مؤخرًا لرئيس الكنيست، روبي ريفلين، «يبدو أن الكنيست اختفت وخرست بشكل شبه تام». وتحدث كدمان عن ٤٥ اقتراح قانون وتعديلات قوانين متعلقة بالاطفال، وما زالت معطلة في الكنيست منذ فترة طويلة بسبب الخطوات المعرقلة في الحكومة، التي تمارس «ضغطاً إئتلافياً لا مثيل له». كما كتب أن الكنيست الحالية «أصبحت تداس تحت أرجل السلطة التنفيذية... وهذا الواقع الذي لا يطاق خلق وضعاً أصبح فيه أعضاء الكنيست الجديون، الذين لا يكتفون بتصدر عناوين الصحف فقط، يمتنعون عن تقديم اقتراحات قانون بسبب فقدان الجدوى والأمل من العمل التشريعي».

أحد أعضاء الكنيست الذين يكثرون من التحرش بالحكومة هي عضوة الكنيست مرينا سولودكين. وكانت قد انضمت الى الليكود في اعقاب حل حزب «يسرائيل بعلياه» (اسرائيل الصاعدة- حزب المهاجرين الروس بزعامة نتان شيرانسكي)، لكنها تعارض بشدة السياسة الاقتصادية التي يقودها وزير المالية بنيامين نتنياهو. والاتفاقية الموقعة بينها وبين الليكود تحول دون التصويت ضد الميزانية، لكنها تبقي لها حرية التصرف في عمليات تصويت أخرى. وتعتقد سولودكين، وهي تحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، أن الائتلاف يمثل فقط الناخبين من الطبقة فوق الوسطى، ويهدم المركبات الكلاسيكية لدولة الرفاه ويشكل خطراً على مستقبل الهجرة الى إسرائيل. وتعترف قائلة: «إنهم يحترمونني في الكتلة، ويسمحون لي بالتحدث والقول لهم إنهم مخطئون، ولكن ليس لدي قدرة

على التأثير».

ورغم أن سولودكين عضوة في اللوبي الاجتماعي برئاسة يائير بيرتس، إلا انها بعد أربعة- خمسة لقاءات تم فيها بحث موضوع المس بقانون المساكن العامة، وتقليص مخصصات الامهات في العائلات أحادية الوالدين، والقوانين الجائرة ضد أعضاء صناديق التقاعد، وصلت الى نتيجة أنه «لا جدوى من ذلك». وحسب قولها، «اللوبي يدعو أعضاء الكنيست لعدم التصويت لصالح القوانين، ولكن هناك التزامات إئتلافية، ويبقى الأمر مجرد كلام في كلام».

الاقتراحات الزهيدة فقط يتم قبولها

يعترف بيرتس بأن اللوبي الاجتماعي ضعيف. لكنه يأمل أن يكون بالامكان الآن إعادة اللوبي الى خارطة الكنيست، لأن نتنياهو يحاول أن ينزع عنه صورة شانىء الطبقات المستضعفة، قبيل منافسته المحتملة على رئاسة الحكومة. وبهذا يعبر بيرتس عن التقديرات الرائجة في صفوف أعضاء الكنيست، ومفادها أن قوة تأثيرهم يمكن استمدادها فقط من الائتلاف الحكومي، وليس من أي لوبي. ويقول بينيس، الذي تمكن في السنة الماضية من تمرير عدد من القوانين الاجتماعية، إن المعارضة لا تستطيع أن تعمل لوحدها، «لأن موازين القوة بين الطرفين مخيفة». وحسب قوله، فهو مدين في جزء من نجاحاته للتعاون الناجع مع عضو الكنيست شاؤول يهلوم من «المفدال»، رئيس لجنة العمل والرفاه والصحة.

لا ينبع نجاح بينيس من علاقاته الجيدة مع الائتلاف فحسب، بل من كون معظم اقتراحاته غير مكلفة بالنسبة للميزانية أو أن كلفتها منخفضة نسبياً. معظم القوانين التي مررها، ومن المتوقع أن تحظى بتأييد الحكومة، تتعلق بحقوق الانسان: الحق في التمثيل القضائي من قبل الدولة للمعاقين عقلياً ويعالجون بالاكراه، تخفيف تقييدات التقادم على دعاوى المعاقين عقلياً، تمكين القاصر المصاب إثر مخالفة من الإدلاء بشهادته في غياب المتهم، وغيرها.

كما أنه ينجح في التغلب على تقييدات أخرى تمس بقدرة المعارضة على المبادرة الى تقديم اقتراحات قانون، والمقصود المنع الذي فرض في الكنيست السابقة على تقديم اقتراح قانون شخصي تكون تكلفته أكثر من ٥ ملايين شيكل. معظم اقتراحات القانون التي قدمت الى الكنيست ألـ ١٥ كانت لصالح الضعفاء- وهذا نتيجة لغياب مبادرات حكومية في هذا المجال (تكلفة القوانين الخصوصية التي صودق عليها بالقراءة الثانية والثالثة ٥, ٢١ مليار شيكل. جزء منها تم تجميده أو إلغاؤه في الكنيست الحالية).

وتشير رئيسة كتلة «ميرتس»، زهافا غالؤون، الى أمور أخرى من شأنها إضعاف المعارضة، تتعلق بأنظمة الكنيست مثل حصة اقتراحات القانون المخصصة لكل كتلة بما يتناسب مع حجمها. يحق لكتلة «ميرتس»، المقتصرة على أعضائها الستة، أن تقدم اقتراح قانون مرّة واحدة فقط كل ثلاثة أسابيع. وتقول غالؤون: «إن احتمالات دعم الحكومة لاقتراحات القانون التي تتقدم بها ميرتس تكاد تكون صفراً». وترى أن الطريقة الوحيدة تقريباً، لتمرير قوانين، هي «الاقتران باقتراحات أحزاب اخرى». أحد الأمثلة على ذلك هو اقتراح القانون الذي بادرت اليه غالؤون، في أعقاب توجه أحد الآباء، لتمديد عطلة الولادة لنساء أنجبن خدجاً. وهذا الأب الذي توجه إليها، كان قد توجه الى شاؤول يهلوم، وهذا بدوره قدم اقتراح قانون خاصاً به. وهي مقتنعة بأن المصادقة على القانون تمت بفضل يهلوم فقط.

مقابل ذلك، رفضت الحكومة اقتراح ران كوهين، من «ميرتس»، بإيجاد شقق سكنية جديدة للمساكن العامة عن طريق إغلاق الطبقات الأرضية للمباني المقامة على أعمدة. هذا، رغم أن الاقتراح طرح بعيد الهزة الأرضية التي اجتاحت المنطقة أخيرًا، وجرى التأكيد فيه على أفضلية هذا النوع من البناء في حالة حدوث هزة أرضية أخرى.

وبإيحاء من جمعية «يديد» (صديق) وتنظيمات إجتماعية أخرى، قدمت يولي تامير من حزب العمل وإيتي ليفني من حزب «شينوي»، مشروع قانون لتوفير وجبة ساخنة لجميع طلاب المدارس، بدعم حكومي وتمويل جزئي من اولياء أمور الطلاب القادرين

على المساهمة . كما أن هذا المشروع سيوفر عملاً لآلاف الأشخاص الذين سيقدمون الخدمات . لكن شارون وعد في مؤتمر الليكود بأن حزبه سيحيي مجدداً مشروع التغذية في المدارس ، الذي توقف في السبعينيات ، وبناء عليه تقرر في الكتلة التصويت ضد مشروع تامير وليفني ودعم مشروع بديل متسرّع تقدمت به روحاما أبراهام ، يعتمد على تمويل من تبرعات من الخارج ، وقد مرّ المشروعان بالقراءة التمهيدية .

إن ضعف اللوبي الاجتماعي وعملية تفكك الجهاز السياسي والاجتماعي ، ولّدا ازدياداً في عدد مجموعات الضغط الثانوية . عضو الكنيست يتسحاق هرتسوغ من حزب العمل شكّل مجموعة ضغط (لوبي) للشبيبة ، وسولودكين أقامت حركة للشبيبة المهاجرة ، وجمليئيل وغلعاد أردان من الليكود أقاما لوبي من أجل مهاجري أثيوبيا ، وحاييم أورون من «ميرتس» يترأس مجموعة تعمل من أجل مستهلكي الأدوية والطب العام . كثرة هذه الحركات تعكس ، أيضاً ، القوة المتزايدة للوبيين . فاللوبي الذي ربما نجح أكثر من غيره ، في تخفيف حدة القرارات الجائرة لوزارة المالية ، هو اللوبي من أجل المسنين برئاسة نيسان سلوميانسكي من «المفدال» . وجاء ذلك على الأغلب بسبب انضمام جهات ذات إمكانيات ، الى جزء من النضالات ، مثل نقابة المتقاعدين وأصحاب بيوت مسنين وشركات تمريض .

لكن تأثير اللوبيين يبقى موضعيًا ، وتزايد هذه الحركات لا يتناسب مع تأثيرها على إحداث تغيير جذري في السياسة ، تقول تامير . وتضيف «أنا أعمل من أجل قانون التغذية ، وهرتسوغ يعمل من أجل دمج أولاد من التعليم الخاص بالتعليم العادي ، وآخر يناضل ضد قانون التقاعد . وهذا يضعف جداً النضال الشامل» .

وتعتقد تامير أن المشكلة الأساسية هي غياب بديل للسياسة التي يقودها نتنياهو . وتضيف : في السنوات الأخيرة سيطر طرح حزب «شينوي» على الخطاب الاجتماعي - الاقتصادي ، فأسكته . «الاتهام بالطفيلية الذي أدخله حزب «شينوي» للخطاب يعني أنه فقط الشخص المنتج يستحق حقوقاً إجتماعية وأن المرء يجب أن يكسبها بقواه الذاتية .

وهذا فهم يتناقض مع مبادىء دولة الرفاه التي تساعد كل من لا يستطيع مساعدة نفسه . وما دمنا لا نعرف كيف نعرض بديلاً واضحاً وقابلاً للاستيعاب مقابل هذا الطرح ، فلن ينجح أي لوبي» . ويعلق بينيس آمالاً على عملية يقودها هو ، تهدف الى إعادة رئيس الهستدروت عمير بيرتس الى حضن حزب العمل . ويقول «إن ذلك سيعيد لحزب العمل الطابع الاجتماعي الأصلي» .

أين أختفت لجنة العمال الأجانب؟

بقلم: نوريت وورجفت

كان أحد الحاضرين في جلسة «اللجنة الخاصة لمعالجة مشكلة العمال الأجانب»، والتي عقدت في أواخر شهر أيار ٢٠٠٣، رئيس منظمة «وفروا العمل الشريف»، آفي عوفاديا. وقد بدا غاضباً وانفجر في مرحلة معينة خلال النقاش حول «تقرير شرطة الهجرة عن نشاطاتها في ملاحقة وطرد العمال الأجانب». «نحن نناضل منذ أربع سنوات ولا نسمع سوى الكلام»، قال عوفاديا. وأضاف: لماذا لم يوجهوا لنا دعوة لحضور الجلسات؟. رد عليه رئيس اللجنة، عضو الكنيست ران كوهين: «لقد وجهنا دعوات للعديد من منظمات العمال والشخصيات المهمة». فرد عليه عوفاديا «إنكم لم تدعونا على الرغم من أننا الجهة الوحيدة التي تناضل ضد العمال الأجانب». لم يحاول كوهين أن يجادله حول ادعاءاته عن ماهية اللجنة، ولكنه تعهد بأن يفحص إمكانية دعوته إلى حضور الجلسات بشكل دائم. وخلال الجلسة طرح مدعو آخر، هو يسرائيل طويتو من منظمة (ساحة الخبز)، شكوى خاصة به قائلاً: «الجميع يهتم بأمر العامل الأجنبي، الأولى أن تهتموا بالمواطن الإسرائيلي».

ويمكن القول، إلى حد معين، إن اللجنة قبلت بنصيحة يسرائيل طويتو. فقد خصصت خمس جلسات فقط من أصل عشرين جلسة، في جزء منها، لمناقشة مشكلة العمال الأجانب وذلك خلال الفترة التي مارست فيها الشرطة سياسة الإبعاد ضد العمال الأجانب، ولم يحتج أحد على جوهر سياسة الطرد. في دورات الكنيست السابقة وعندما

كان يترأس اللجنة أوفير بينيس ومن بعده يوري شتيرن حصل أن كانت اللجنة تشكل أداة فعّالة في النضال لصالح حقوق العمال الأجانب وشروط تشغيلهم. وقد هاجمت اللجنة آنذاك بشدة سياسة الطرد أكثر من مرة. ولم تكتف بإنتقاد طبيعة تنفيذ عمليات الطرد، بل حاولت تنظيم مكانة العمال الأجانب الموجودين في البلاد حتى يمكن تشغيلهم لفترة محدودة زمنياً وبصورة قانونية ومقابل ذلك عدم السماح بوصول عمال أجانب جدد إلى البلاد. أوفير بينيس ويوري شتيرن لم يترددا في دعوة عمال أجانب لسماع أقوالهم أمام اللجنة.

اللجنة الحالية قامت بجولات في أماكن يتركز فيها العمال الأجانب مثل سجن الرينسانس وجنوب تل أبيب، ولكن عندما اقترحت رئيسة مركز المعلومات والمساعدة للعمال الأجانب (مسيله) في تل أبيب، عيدنا ألطر-دمبو، في إحدى الجلسات، أن يتم إحضار عمال أجانب لحضور جلسات اللجنة، رد عليها ران كوهين بشكل حاسم «أنه مع كل الإحترام للعمال الأجانب فإنني أفضل سماع رأي الجمعيات الإسرائيلية وأنا أثق بها وبآرائها، من ناحيتي العمال الأجانب في إسرائيل مؤقتون وهم يأتون إلى هنا لإعالة عائلاتهم بكرامة وليس من أجل أن يتمثلوا في كنيست إسرائيل».

في الجلسة الأخيرة للجنة في دورة الكنيست الشتوية شاهد أعضاء اللجنة عرضاً عن حياة العمال الأجانب، ولم يكن مفاجئاً غياب العمال الأجانب، فقد أدى أدوارهم ممثلون.

شهادة «مولود حي»

هذه اللجنة، التي أقيمت منذ ست سنوات فقط وبمبادرة من أوفير بينيس، ليست لجنة تشريعية أو قانونية وليس لها نفوذ. تستطيع في الحد الأقصى فقط أن تسمع صوت الضمير، وأن تطالب بمعاملة عادلة للعمال الأجانب، وأن تطرح أفكارا، وأن تبادر إلى طرح مشاريع قوانين، ولكن القانون الوحيد الذي بادرت إليه اللجنة الحالية في سنتها الأولى تطرق إلى فرص إغراء الإسرائيليين الذين يوافقون على العمل في الزراعة وبهذا

يقللون من الحاجة إلى العمال الأجانب.

الخط الإنساني والمتجاوب مع مشكلة العمال الأجانب قاده عضوا الكنيست من «شينوي» إيلان ليبوفيتش وايهود رتصابي. ليبوفيتش بادر إلى طرح نقاش حول تأثير سياسة الطرد على أبناء العمال الأجانب وانتقد اعتقال عمال أجانب، مع العلم أنهم آباء أحاديون لأطفالهم. رتصابي دافع عن كرامة العمال الأجانب التي جرى المس بها سوية مع المس بكرامة مشغليهم، من خلال عمليات المداهمة التي نفذتها الشرطة وتناقلتها وسائل الإعلام على نطاق واسع. وبكلمات أخرى فإن ما أثاره تمثل في العمال الأجانب في منازل الأثرياء المنتمين إلى الأعشار العليا، وأكثر من ذلك مشغليهم أيضاً.

في جلسة النقاش التي عقدت في ٢٩ تشرين الأول الماضي ٢٠٠٣، وصف عضو الكنيست رتصابي كيف حاصرت الشرطة بيتاً في «هرتسليا بيتوح» (أحد أحياء الأثرياء الاسرائيليين)، واعتقل أفرادها عاملة أجنبية متواجدة بشكل غير قانوني بعد أن أجبروها على وضع كل أمتعتها في كيس نايلون. «لم يكن العمال الأجانب في وضع مخجل فقط- قال رتصابي- بل وأصحاب البيت أيضاً. القوات الخاصة (كما أسميهم) رافقتها طواقم تلفزيونية من القناة الثانية على ما يبدو وصوروا صاحبة البيت- والتي هي بالصدفة صديقة لي - صوروها وهي في عباءة النوم ولم يطلبوا منها إذناً بذلك».

رتصابي اهتم أيضاً بدعوة أحد المشغلين للجلسة ذاتها، والذي بدوره وصف كيف قام أفراد الشرطة بضربه. وقال إنه لم يتوجه بشكوى حول ذلك خوفاً من إنتقام شرطة الهجرة. رئيس اللجنة سأل كيف يمكن لمشغل أن يتوجه بشكوى إلى الشرطة دون الكشف عن إسمه. والعمال الأجانب، اليسوا هم أيضاً يتعرضون للعنف ولا يستطيعون أن يتقدموا بشكوى؟ لقد كانوا بمثابة الحاضر الغائب في تلك الجلسة.

وعندما عرضت أمام اللجنة معلومات مهمة تتحدث عن فشل الدولة في نضالها ضد ظاهرة التجارة بالعمال الأجانب، وذلك في الجلسة التي عقدت لبحث «موضوع ابتزاز آلاف الدولارات من عمال وهم في بلادهم»، في ١ حزيران ٢٠٠٣ لم يتم استعمال هذه المعلومات بصورة مرضية. أما ضابط التحقيقات في إدارة شرطة الهجرة، ديفيد بيرتس،

فقد أعلن في الجلسة نفسها أن «كل محاولة لملاحقة هذه الأموال لن يكتب لها النجاح» وأن «أية تعديلات في القانون لن تحل المشكلة، وذلك لأن هذه الأموال يتم جبايتها في خارج البلاد». وقد اتضح فيما بعد أن السبب في تحول إضطهاد العمال الأجانب إلى مخالفة سهلة الارتكاب غير كامن في صعوبة ملاحقة الأموال التي تجبى من العمال خارج البلاد وإنما لأن القانون الذي يعالج هذا الموضوع قديم جداً بحيث أن الغرامة المفروضة على مخالفة من هذا النوع لا تتعدى بضع ليرات فقط.

رئيس اللجنة ران كوهين تعهد بالمبادرة إلى تعديل القانون، ولكن مرت سنة تقريباً وشيء لم يتغير، ويواصل العمال الأجانب دفع آلاف الدولارات مقابل تأشيرة. والوسطاء يواصلون جني الأموال دون أي عائق.

اللجنة لم تر حاجة إلى الضغط على اللجنة الوزارية التي تم تعيينها لبحث مستقبل أبناء العمال الأجانب الذين ولدوا وترعرعوا في إسرائيل. وهي لم تطلب من شرطة الهجرة الإمتناع عن اعتقال هؤلاء الأطفال الذين وصلوا إلى السن القانونية، على الأقل إلى أن تصل اللجنة الوزارية إلى نتيجة أو قرار.

في أواسط كانون الأول الماضي، شعر عضو الكنيست كوهين بالصدمة عندما اكتشف أن أطفال العمال الأجانب في إسرائيل لايحصلون على شهادة ميلاد، وإنما يحصلون فقط على تبليغ عن مولود حي، وهذه الوثيقة يستخدمها والدا الطفل عند تسجيل إبنهما للمدرسة. وقال كوهين إن هذه عادة مقيتة وأعلن أنه سيطلب إيجاد حل سريع لهذه المشكلة، يتم من خلاله إعطاء الأطفال بطاقة هوية مؤقتة على الأقل، ومع ذلك ما زالت وثيقة التبليغ عن مولود حي هي الوثيقة الوحيدة التي تعطى للأمهات للإثبات أن هؤلاء هم أبناؤهن.

ضائقة المقاولين

هكذا تبقى للجنة الكثير من الوقت لمناقشة مشكلة المزارعين ومقاولي البناء والذين شاركوا بشكل دائم في الجلسات. وفي الجلسة التي عقدت في أواسط حزيران وابتدأها

رئيس اللجنة كوهين، بتوجيه إنتقاد شديد إلى تجارة البشر في إسرائيل، ادعى مدير عام شركة مليبو ورئيس لجنة العمال الأجانب في إتحاد المقاولين، نتان فرنكل، أن الحديث يدور عن حالات شاذة وأنه ليس كل المقاولين مخالفون للقانون. وعندما اقترح عضو اللجنة ايلان لبيوفيتش على المقاولين تشغيل عمال أصحاب تأشيرات يقبعون في السجن بدل استيراد عمال أجانب جدد، رد عليه نائب رئيس «اتحاد مقاولي أعمال الترميم» في فرع البناء، نينو رومان «نحن لا نريدهم، أخرجوهم من البلاد».

كذلك بحثت اللجنة مطولاً في مشكلة العجزة الذين يحتاجون إلى المساعدة والذين يتم طرد العمال الأجانب الذين يهتمون بهم بعد خمس سنوات، ويكونون قد اعتادوا عليهم وارتبطوا بهم. وناقشت أيضاً إمكانية إحضار عمال من الأردن، وكذلك سلسلة قرارات طالبت وزارة المالية باتخاذها بحق مشغلي العمال الأجانب.

في إجماله لعمل اللجنة على مدى سنة لا يأسف كوهين على أن اللجنة تحولت إلى منصة لأصحاب المصالح. وهو يقول: «اللجنة مفتوحة أمام كل القطاعات لإسماع إدعاءاتها. وأعتقد أنه على الأقل تمكنا من وضع نظم وأهداف لمراقبة نشاط شرطة الهجرة. وفيما يتعلق بالشعار حول ضرورة طرد العمال الأجانب، وضعنا أسساً ثابتة للحفاظ على حقوقهم كعمال وكبشر أيضاً وإجبار كل الجهات التي تتعامل مع العمال الأجانب أن لا تستخدم أساليب قاسية بحقهم وكذلك فرصة قيام الحكومة باتخاذ قرارات تحد من استيراد العمال الأجانب».

ومن بين النجاحات التي يعددها رئيس اللجنة كوهين يشير إلى قيام أعضاء اللجنة بزيارة مفاجئة إلى سجن رينسانس في الناصرة، وأدت الزيارة إلى إجراء إصلاحات. وكذلك الإستطلاع الذي بادرت إليه اللجنة حول أبناء العمال الأجانب. «ولكن في النهاية- يعترف كوهين- فإن اللجنة لاتملك القوة الكافية للوقوف أمام صناعة إستيراد العمال الأجانب والتي تدّر ملايين الدولارات. هذا سوق عملاق ويعمل فيه رجال مافيا وقسم منهم له علاقات وإلى حد كبير بالسلطة وأجهزة الحكم».

وقائع الإنحطاط في الكنيست الـ١٦

بقلم:غدعون ألون وتسفي زرحيا

شرف العائلة

٨ ايار، ٢٠٠٣ - اتهمت رئيسة لجنة رفع مكانة المرأة، عضو الكنيست غيلا جمليئيل (الليكود)، رئيس لجنة الكنيست، عضو الكنيست روني بار- أون، بأنه قال لها خلال جدال بينهما : «لو كانت عندي بنت مثلك كنت ساقتل زوجتي» . وقالت جمليئيل ردا على ذلك ان تفوهاته «بهيمية معادية للنسوية» .

سيتي تاور

١٢ ايار، ٢٠٠٣ - رفضت لجنة الكنيست طلب المستشار القضائي للحكومة نزع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست نعومي بلومنتال (الليكود) بسبب ما عرف باسم «قضية سيتي تاور»، رغم انها اتهمت بارتكاب مخالفات رشوة انتخابية . وتم نزع الحصانة في تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، بموافقة بلومنتال، بعد اضافة بضعة بنود اتهام اخرى الى لائحة الاتهام .

تصويت مزدوج

٢٨ ايار، ٢٠٠٣ - التصويت بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون «الخطة الاقتصادية

لاشفاء الاقتصاد» يفجر قضية التصويت المزدوج. واعترف عضو الكنيست ميخائيل جورلوفسكي (الليكود) بتصويته المزدوج بعد التصويت بيوم واحد (في ٢٩/ ٥). واتهم عضو الكنيست يحيئيل حزان (الليكود) بتصويت مزدوج.

اعترف بالتزوير

١٠ حزيران، ٢٠٠٣ - فرضت لجنة الآداب العامة التابعة للكنيست على عضو الكنيست ميخائيل جورلوفسكي (الليكود) عقوبة ابعاده عن جلسات الهيئة العامة للكنيست ولجانها لمدة اربعة شهور بعد ان اعترف بالتزوير خلال التصويت على اقرار الخطة الاقتصادية. وقرر المستشار القضائي للحكومة بعدها تقديم لائحة اتهام جنائية ضده بهذا الخصوص، الا ان لجنة الكنيست قررت عدم نزع حصانته.

عمق

٧ تموز، ٢٠٠٣ - أغضب وزير المواصلات افيغدور ليبرمان اعضاء الكنيست العرب عندما قال في جلسة الحكومة انه على استعداد لتوفير الحافلات للاسرى الامنيين الذين سيفرج عنهم لكي تقلهم الى مكان لا عودة منه. ورد عليه عضو الكنيست احمد طيبي (الجبهة- العربية للتغيير) قائلا: «اننا لا نريد ان نغرق الوزير ليبرمان في البحر. وهذا، طبعا، لا ينبع من الاهتمام بسلامته وانما من الحرص على جودة البيئة».

كم افواه

٢٣ تموز، ٢٠٠٣ - احتدم جدال ساخن في الهيئة العامة للكنيست بين الوزير في وزارة المالية، مئير شيطريت، ورئيسة كتلة «العمل» في الكنيست، عضو الكنيست داليا ايتسيك. وقال لها الوزير شيطريت من على منبر الكنيست: «اذ لم يقدر احد على ان يسد فمك، فانا سأسده». ولم تبق عضو الكنيست ايتسيك مكتوفة اليدين، فقالت له: «سد فمك، يا غبي. لم يخلق بعد الانسان الذي يسد فمي ولن تكون انت الاول».

لوطي في مكتب الوزير

٢٣ تموز، ٢٠٠٣ - هاجم عضو الكنيست نسيم زئيف (شاس) وزير الداخلية ابراهام بوراز (شينوي) واتهمه بكون مساعده «لوطيًا وبكون الجميع يشمئزون من الاقتراب منه، ولذلك فانه بحسب الشريعة اليهودية اسوأ من الحيوان». وادعى زئيف، ايضا، انه بسبب هذا المساعد اللوطي يخشى الناس من الحضور الى مكتب الوزير بوراز.

انتصار الفروع

٣١ تموز، ٢٠٠٣ - صادقت الكنيست على قانون دمج السلطات المحلية الذي شمل دمج ٢٩ سلطة محلية ومجلسا فقط لتصبح ١٢ سلطة ومجلسا. لكن الخطة الكبيرة للحكومة لدمج السلطات المحلية لم يتم إدراجها في القانون بسبب ضغوط مارسها رؤساء سلطات ونشطاء الاحزاب، من الليكود بالاساس.

درجة «ز»

٢٠ تشرين الاول، ٢٠٠٣ - اندلعت عاصفة في الكنيست خلال النقاش الذي بادر اليه عضو الكنيست اوري اريئيل (الإتحاد الوطني) ومطالبته بمحاكمة اعضاء الكنيست الذين شاركوا في لقاءات مع الفلسطينيين بخصوص تفاهمات جنيف. وصرخ عضو الكنيست احمد طيبي (الجبهة-العربية للتغيير) نحوه: «انت نفسك ازعر. تسلب الاراضي. وبسبب اشخاص مثلك يقتل البشر يوميا. انت شخص بغيض واستفزازي». عضو الكنيست اريئيل: «انت وقح وغبي». عضو الكنيست طيبي: «اضع في جيبي عشرة من امثالك. انت من درجة ز».

من هو الخنزير

٩ كانون الأول، ٢٠٠٣ - تسبب عضو الكنيست مائير بورووش (يهدوت هتوراة) بعاصفة عندما وصف خلال نقاش في الهيئة العامة قاضي المحكمة العليا ميشئيل حيشين

بأنه «قاض خنزير» ثلاث مرات. وطلب منه رئيس الكنيست، رؤوبين ريفلين، التراجع عن اقواله. عضو الكنيست بوروش رفض واضاف انه «اذا كان الخنزير حلالاً بنظره، فانه قاض خنزير». وبسبب رفضه التراجع عن اقواله، ابعده ريفلين عن القاعة. «لقد حقّرت الكنيست»، قال ريفلين وقدم ضده شكوى الى لجنة الآداب العامة.

«سكّر ثُمّك»

١٠ كانون الأول، ٢٠٠٣ – وقعت مشادة ساخنة في الهيئة العامة للكنيست بين نائب رئيس الكنيست عضو الكنيست محمد بركة (الجبهة– العربية للتغيير) ونائب وزيرة المعارف تسفي هندل (الاتحاد الوطني). هندل قاطع خطاب القائم باعمال رئيس الحكومة، ايهود اولمرت، وحاول بركة اسكاته. واجاب هندل: «من انت؟». بركة: «اطلب منك التزام الصمت للمرة الثالثة، اخرج من القاعة». هندل: «ايها الصفر، اذهب الى سورية، ايها الوقح». عضو الكنيست بركة: «اعمال الزعرنة لن تنجح هنا». هندل: «ايها الازعر الفاسد. سكّر ثُمك».

مقاطع من حزان

٢٢ كانون الأول، ٢٠٠٣ – قررت لجنة الكنيست بأغلبية صوت واحد عدم نزع الحصانة عن عضو الكنيست يحيئيل حزان (الليكود)، بالرغم من انه طلب من اعضاء الكنيست ان ينزعوا عنه الحصانة بسبب قضية «التصويت المزدوج». قبل ذلك باسبوع هاجم عضو الكنيست حزان عضو الكنيست افيشالوم فيلان (ميرتس)، الذي ذكر ان عضو الكنيست حزان اعترف في بث للقناة التلفزيونية الثانية انه صوت مرتين. وقال عضو الكنيست حزان بصوت منفعل: «كذاب، مخادع، هذه فرية، لم اقل أمرا كهذا».

اسوأ من هتلر

٢٩ كانون الأول، ٢٠٠٣ – هاجم عضو الكنيست يائير بيرتس (شاس) بشدة المستشار

القضائي للحكومة، الياكيم روبنشتاين، لانه قرر تقديم لائحة اتهام جنائية ضده بخصوص قضية تزوير الالقاب الجامعية. وقال ان «المستشار القضائي اسوأ من هتلر وآيخمان وهو يلاحق السفاراديم (اليهود الشرقيين)». بعد مضي يوم واحد اعتذر عضو الكنيست بيرتس عن اقواله.

اعضاء الكنيست لم يفهموا

٧ كانون الثاني، ٢٠٠٤ – صادقت الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون رفع جيل الخروج الى التقاعد، للنساء الى سن ٦٤ والرجال لسن ٦٧، ولم يفهم اغلبية اعضاء الكنيست على ماذا يصوتون بخصوص رفع سن خروج النساء الى التقاعد. وافادت صحيفة «هآرتس» انه تم تحديد نظام اوتوماتيكي لرفع سن خروج النساء الى التقاعد فيما اعتقد اعضاء الكنيست الذين شاركوا في التصويت في لجنة المالية وفي الهيئة العامة للكنيست ان الحديث عن رفعه هو الى ٦٢ فقط وانه بعد ذلك سيتم بحث الموضوع من جديد.

تحرشات جنسية

٢٤ كانون الثاني، ٢٠٠٤ – اتهمت عضو الكنيست عنبال جبريئيلي (الليكود)، خلال مقابلة تلفزيونية، انه يتم التحرش بها جنسيا في الكنيست ثلاث مرات يوميا. وكتب لها رئيس الكنيست في اعقاب ذلك انها باتهامها العام هذا فانها وصمت كافة اعضاء الكنيست، مستخدمي الكنيست وضيوفها. واحتجت لجنة مستخدمي الكنيست «على الاتهامات العامة التي ألقيت ووصمت كافة مستخدمي وحرس الكنيست». واجابت عضو الكنيست جبريئيلي على ذلك بالقول «عندما قلت ثلاث مرات في اليوم، لم اقصد عدّاً رياضيا وانما المقصود مرات عديدة».

يحافظون على الدم

٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٤ – خرج موظفو بنك الدم خائبي الامل من حملة التبرع السنوية

بالدم التي جرت في الكنيست. فقد اتضح، في ختام يومي حملة التبرع بالدم، ان ١٤ عضو كنيست فقط وافقوا على التبرع بدمهم، بينهم رئيس الكنيست رؤوبين ريفلين، عضو الكنيست عمرام متسناع من العمل، عضو الكنيست محمد بركة من الجبهة، عضو الكنيست عنبال جبريئيلي من الليكود. ويعني هذا ان واحدا فقط من بين كل ثمانية اعضاء كنيست تبرع بالدم. واعربت يافه رفيف، المسؤولة عن بنك الدم في القدس، عن استغرابها من ان اعضاء الكنيست المسؤولين لا يأبهون بالصالح العام.

مسألة تكتيكية

٩ اذار، ٢٠٠٤ - جعل وزير المواصلات افيغدور ليبرمان اعضاء الكنيست العرب يقفزون من أماكنهم عندما ادعى أنه «لا فرق بين عضو الكنيست عصام مخول ومحمد ضيف. ضيف يريد ابادة الدولة، وانتم (اعضاء الكنيست العرب) تريدون ابادة الدولة». ورد عضو الكنيست محمد بركة واصفا ليبرمان باسم «باروخ ليبرمان» (في اشارة الى السفاح باروخ غولدشتاين، الذي ارتكب المذبحة في الحرم الابراهيمي في الخليل).

كنيست مشبوهة (أعضاء كنيست يخضعون للتحقيق)

بقلم: باروخ قرا

يعقوب إدري (نائب وزير الأمن الداخلي)- كان أحد المشتبه بهم الاساسيين في قضية التصويت المزدوج في الكنيست، لكن المستشار القضائي للحكومة قرر في نهاية الأمر إغلاق الملف ضده لعدم توفر الأدلة. وكان إدري قد اتهم بأنه صوّت، خلال عمليات التصويت على الخطة الاقتصادية، بواسطة الأزرار الالكترونية بدل عضو الكنيست إيهود ياتوم. ورغم أنه كان بحوزة الشرطة شريط فيديو يظهر فيه إدري وهو ينحني باتجاه أزرار ياتوم، إلاّ أن الشريط لم يُظهر بوضوح فيما إذا كان إدري قد صوت أم لا.

إيهود أولمرت (القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الصناعة والتجارة، الليكود)- كان المشتبه به المركزي في قضية «الجزيرة اليونانية»، لكن المستشار القضائي للحكومة قرر، مؤخراً، إغلاق الملف ضده لعدم توفر الأدلة الكافية. اتهم أولمرت بالحصول على دعم من ديفيد أبيل في الانتخابات التمهيدية لليكود في العام ١٩٩٩ مقابل استضافة رئيس بلدية أثينا. وجاء هذا، حسب اعتقاد الشرطة، من أجل دفع مشروع «الجزيرة اليونانية» الى الأمام. أوصت الشرطة بتقديم أولمرت للمحاكمة، بينما قبل المستشار القضائي موقف النيابة العامة الداعي الى إغلاق الملف. وقرر المستشار مزوز أنه لم يكن بالإمكان الاثبات في المحكمة أن أولمرت كان يعلم بنوايا أبيل رشوته، وأنه عمل بصفته الشخصية لمساعدة أبيل في المشروع.

نعومي بلومنتال (نائبة وزير البنى التحتية سابقاً، الليكود)- متهمة بتقديم رشوة انتخابات

في الانتخابات الداخلية الأخيرة لحزب الليكود، وبمحاولة تشويش إجراءات التحقيق.
وبناء على الاشتباه، موّلت بلومنتال، بمساعدة مساعديها الشخصيين، مبيت ليلة لنشطاء بارزين في مركز الليكود، في فندق شيراتون «سيتي تاور» في رمات غان (ليلة الانتخابات الداخلية)، مقابل تجنيد أصوات مصوتين لصالحها. وقد تعقّد وضع بلومنتال بعد أن وقّع سائقها السابق، آفي أوسكي، على اتفاقية شاهد ملكي مع النيابة العامة. وقد وصف أوسكي لمحققيه كيف أن بلومنتال قامت، بعد فتح ملف التحقيق معها، بدعوة المتورطين الآخرين للقائها ونسقت معهم المواقف عشية التحقيق معهم. وقدّم المستشار القضائي للحكومة لائحة اتهام ضد بلومنتال وبدأت محاكمتها في محكمة الصلح في تل أبيب.

إيلي بن مناحيم (نائب وزير في وزارات مختلفة سابقاً، حزب العمل)- اتهم بعرض رشوة انتخابات على ناشط في حزب العمل، ليف كرينشكير، الذي تنافس ضده في الانتخابات التمهيدية، وذلك كي يسحب هذا الأخير ترشيحه. أوصت الشرطة النيابة العامة بتقديمه للمحاكمة. وبدأت محاكمته بعد بث شريط سمع فيه بن مناحيم وهو يعرض على كرينشكير مبلغ ٢٥٠٠ شيكل- وهو المبلغ الذي يطلب من المرشح دفعه للحزب كرسوم ترشيح.

شلومو بنيزري (وزير العمل والرفاه ووزير الصحة سابقاً، «شاس»)- مشتبه فيه بأنه تلقى رشوة من المقاول ديفيد سيلع. يجري التحقيق معه منذ فترة طويلة، وطرأ، مؤخراً، تحول دراماتيكي على القضية بعد أن وقع سيلع نفسه على اتفاقية شاهد ملكي مع النيابة. تقول الشرطة إن بحوزتها أدلة تؤكد أن بنيزري، ومن خلال منصبه كوزير للعمل والرفاه، ساعد سيلع ومقاولين آخرين للفوز بمناقصة لجلب عمال أجانب الى إسرائيل. ومقابل ذلك حصل منهم على أموال وأمور نفعية أخرى، وفق التهمة. جزء من الأموال تسلمها شخصياً، والجزء الآخر تم تحويله الى وليّه الروحي، رئيس المدرسة الدينية «نور الحياة»، الحاخام رؤوبين الباز. وصل التحقيق معه الى مراحله الأخيرة، وهو على أعتاب تقديم لائحة الاتهام ضده.

إيهود باراك (رئيس الحكومة سابقاً، حزب العمل)- اتهم بتجاوز قانون تمويل الاحزاب، لكن الشرطة أوصت في نهاية التحقيق، الذي استمر فترة طويلة، بإغلاق ملف التحقيق ضده. وقبلت النيابة والمستشار القضائي للحكومة السابق، إلياكيم روبنشتاين، توصية الشرطة. وكان التحقيق ضد باراك قد فتح بأمر من روبنشتاين، في أعقاب تقرير مراقب الدولة حول التبرعات غير القانونية التي حصل عليها باراك وحزب «إسرائيل واحدة» في معركة الانتخابات العامة العام ١٩٩٩،

عزمي بشارة (رئيس التجمع الوطني الديمقراطي)- قدّم للمحاكمة بتهمة تأييد تنظيم إرهابي، بعد أن نزعت حصانته. اتهم بشارة بأنه في خطابين ألقاهما في أم الفحم في شهر حزيران ٢٠٠٠ وفي القرداحة بسورية في شهر حزيران ٢٠٠١، قال كلاماً فيه ما يدلّل على تشجيع أعمال عنف وتأييد منظمات إرهابية. وكان بشارة قد طلب إلغاء لائحة الاتهام، إلاّ أن المحكمة ردّت طلبه.

ميخائيل جورلوفسكي (الليكود)- عضو الكنيست ميخائيل جورلوفسكي هو الوحيد من بين المتهمين بقضية التصويت المزدوج، الذي اعترف بفعلته. إعترف بأنه صوت بدل عضو الكنيست غلعاد أردان في عمليات التصويت على الخطة الاقتصادية، لأنه اعتقد أن الأمر مقبول في الكنيست. وعوقب جورلوفسكي من قبل لجنة الآداب العامة في الكنيست، على تصويته المزدوج. ورغم ذلك، أصرّ المستشار القضائي، إلياكيم روبنشتاين، على تقديمه لمحاكمة جنائية. وبعد أن عارضت لجنة الكنيست نزع حصانته، قدم التماساً لمحكمة العدل العليا بهذا الصدد. وخلال النظر في الالتماس أعلن المستشار القضائي الجديد، ميني مزوز، بشكل مفاجىء أنه يعتقد بأنه لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في قرار لجنة الكنيست، وأن الالتماس سيردّ، على حد رأيه.

زهافا غالؤون (رئيسة كتلة ميرتس)- اتهمت بأربع قضايا فساد خلال إشغالها منصب المدير العام للمركز الدولي للسلام والأمن، في الفترة الممتدة بين تشرين الأول ٩٨ وشهر أيار ٩٩، في ثلاث من القضايا المذكورة، أغلق المستشار الياكيم روبنشتاين ملف التحقيق لعدم وجود تهمة، وأغلق ملف القضية الرابعة لعدم كفاية الأدلة. وكانت غالؤون قد

اتهمت بأنها قدمت تقريراً كاذباً لجهات خارجية لكي تحصل على أموال من الاتحاد الأوروبي، عن طريق الغش والخداع، وبأنها تقاضت أجر مدير عام بشكل مخالف للقانون، وبأنها استغلت أموال المركز لتغطية تكاليف الانتخابات التمهيدية، وبأنها أدلت بشهادة زور في إجراء مدني جرى ضدها. إرتأى محققو الشرطة، الذين فحصوا مواد الأدلة، تقديم غالؤون للمحاكمة جراء حصولها على الأموال من الاتحاد الأوروبي، لكن المستشار القضائي أكد عدم وجود أدلة كافية.

يتسحاق هرتسوغ (سكرتير الحكومة سابقاً، حزب العمل)- كان متهماً مركزياً في قضية جمعيات إيهود باراك. اتهم هرتسوغ بأنه أدار جهاز تحويل التبرعات غير القانونية لجمعيات التغطية التي موّلت بشكل فعلي حملة باراك في انتخابات ٩٩، إرتأت الشرطة تقديمه للمحاكمة، لكن المستشار القضائي والمدعية العامة قرّرا، بعد تردد طويل، إغلاق ملف التحقيق ضده لعدم توفر الأدلة الكافية.

وكان هرتسوغ قد استند في ادعائه الأساسي الى ما يسمى بـ«إدعاء الاعتماد». إذ اعتمد بأثر رجعي على الإذن الذي أعطاه المستشار السابق، الياكيم روبنشتاين، لرجال الحاخام شكولنيك في نشاطهم من أجل دعم بنيامين نتنياهو في حملة «نتنياهو جيد لليهود». وقرر المستشار آنذاك أن هناك ثغرات في قانون تمويل الأحزاب، لا تتطرق الى التبرعات لمرشح رئاسة الحكومة، إنما للتبرعات الخاصة بالأحزاب.

عوفر حوغي (شاس)- قدمت في السنة الماضية لائحة اتهام ضد حوغي بشأن حصوله على شيء عن طريق الغش والخداع في ظروف خطيرة، وتزييف بظروف خطيرة، واستعمال وثيقة مزيفة، وخداع وتسجيل كاذب في وثائق هيئة. ووفق لائحة الاتهام، حصل من وزارة العمل والرفاه، عن طريق الخداع، على ميزانية لصالح كلية تكنولوجية، وكأنها عملت في إطار شبكة «نور الحياة» التابعة للحاخام رؤوبين الباز، وعملياً لم تكن قائمة. ومن أجل ذلك قدم للوزارة قوائم وهمية بأسماء معلمين وطلاب.

يحيئيل حزان (الليكود)- اتهم عضو الكنيست يحيئيل حزان بأنه صوّت بدل عضوة الكنيست عنبال جبريئيلي في عمليات التصويت على الخطة الاقتصادية. وقد نفى حزان

الادعاءات ضده، لكن ادعاءاته قوبلت بشهادة عضو الكنيست يعقوب ليتسمان، الذي ادعى أنه لحظ حزان عندما ضغط على أزرار التصويت في مقعد جبريئيلي. وكانت لجنة الكنيست قد عارضت في البداية نزع حصانة حزان، ولكن بعد أن قدم التماس لمحكمة العدل العليا بهذا الخصوص، وافق حزان على نزع حصانته.

صالح طريف (وزير بدون حقيبة سابقاً، حزب العمل)- أدين بتقديم رشوة، وبالخداع وخيانة الأمانة. وأقر قضاة محكمة الصلح في ريشون لتسيون بالاجماع، أن طريف قدّم في شهر كانون الأول ٩٩ رشوة تقدر بـ ٢٠٠٠ دولار لرفائيل كوهين، رئيس دائرة تسجيل السكان (آنذاك) في وزارة الداخلية. وأن طريف طلب من كوهين أن يساعد صديقه، حسني بدران، من سكان الأراضي المحتلة، للحصول على جنسية وتأشيرة مكوث في إسرائيل. وقد حاول طريف أن يبني ادعاءاته الدفاعية على الاجحاف بحق الطائفة الدرزية، إلاّ أن القضاة رفضوا هذه المحاولات.

أفيغدور ليبرمان (الاتحاد الوطني)- متهم بإقامة علاقات غير قانونية مع رجال أعمال في الخارج، من بينهم رجال أعمال نمساويون. تتمحور الشبهات حول الفترة المتزامنة مع أعمال ليبرمان الخاصة في أوروبا الشرقية وتشكيل حزب «يسرائيل بيتينو»، الذي خاض به انتخابات الكنيست في العام ٩٩، قبل أشهر عدة، وافقت النمسا أن تقوم إسرائيل بإجراء تحقيقات قضائية لتتبع قنوات ليبرمان المالية. كما وجدت عناصر تحقيق في النمسا أن هناك شبهات تدور حول أعمال ليبرمان قبل خوضه انتخابات الكنيست.

عمرام متسناع (مرشح حزب العمل لرئاسة الحكومة في الانتخابات الأخيرة)- اتهم متسناع بأنه تلقى رشوة في معركة الانتخابات الأخيرة. فقد اتهم بأنه عندما كان يشغل منصب رئيس بلدية حيفا، وخلال تنافسه على رئاسة حزب العمل، استأجر مكاتب من شركة أ. ليفي، وكرئيس للجنة المحلية للتخطيط والبناء آنذاك عمل بالمقابل على المصادقة على انحراف بناء لصالح مشروع تلك الشركة. وادعي ضده أيضاً أنه قام بتعيين محام ليكون مستشاراً قانونياً لقيادة انتخاباته، وبالمقابل عين هذا الشخص مستشاراً قانونياً للشركة البلدية «يفيه نوف»، مقابل الحصول على خدمات استشارة قانونية مجاناً. الشرطة من

ناحيتها وجدت أنه لا مكان لتقديم متسناع للمحاكمة، فقبل المستشار الياكيم روبنشتاين توصيات الشرطة.

يتسحاق مردخاي (وزير الأمن سابقاً ورئيس حزب المركز سابقاً)- أدين بتهمة القيام بمضايقة امرأتين جنسياً، تعرضت إحداهما للمضايقة الجنسية في فترة منافسته على الانتخابات التمهيدية في الليكود في ٩٦، والثانية، عندما كان قائداً عسكريا للمنطقة الشمالية، في الثمانينيات. ومن سخريات القدر، أن التحقيق ضد مردخاي إنطلق، بالذات، في أعقاب تقديم شكوى ثالثة حول مضايقة جنسية، قدمتها موظفة في مكتبه في وزارة المواصلات في الفترة التي شغل فيها منصب وزير المواصلات. وهذه الشكوى بالذات اعتبرتها المحكمة غير موثوقة بما يكفي، لكنها هي التي أدت الى تقديم السيدتين المذكورتين شكاوى ضده. وكان مردخاي قد قدّم استئنافاً للمحكمة المركزية وآخر للمحكمة العليا، إلاّ أن المحكمتين ردّتاهما.

مائير بوروش (يهدوت هتوراة)- اتهم بوروش بتجاوز قانون حماية الخصوصية وقانون الانتخابات. بدأ التحقيق معه في منتصف التسعينيات، بعد أن أثيرت شكوك بأنه تسلم قوائم بأسماء متوجهين للجنة العامة في وزارة الاسكان، فقام بتحويلها الى أغودات يسرائيل. قرر المستشار الياكيم روبنشتاين إغلاق الملف ضد بوروش، بسبب مرور الوقت وبسبب الشكوك فيما يتعلق بالاساس النفسي للمخالفة.

يائير بيرتس (رئيس كتلة شاس)- اتهم بالحصول على ألقاب جامعية مزيفة من فرع جامعة بيرلنغتون وبأنه «تعلم» فيها دون أن يسدد أقساط التعليم. وفي أعقاب التحقيق قرر المستشار السابق، الياكيم روبنشتاين، تقديمه للمحاكمة بتهمة تلقي رشوة والحصول على شيء بالخداع ومحاولة التآمر لتحقيق هدف محظور. بيرتس متهم بأنه في مقابل الحصول على إعفاء من أقساط التعليم سمح لمدير عام الشركة، التي فعّلت الفرع، أن ينصح بالتعلم في فرع بيرلنغتون أمام ناشطين مختلفين في «شاس» في مكتبه في وزارة العمل والرفاه، عندما كان مساعداً لوزير العمل والرفاه، وحتى أنه حصل على مكتوب توصية لصالح الفرع من الوزير. حالياً، أرجىء البحث في موضوع نزع حصانة بيرتس،

الى أن تبت الكنيست بالتغييرات في إجراء نزع الحصانة.

رؤوبين ريفلين (رئيس الكنيست، الليكود)- في أعقاب التنصت على مكالمات المقاول ديفيد أبيل، فتح تحقيق ضد ريفلين في سبع قضايا مختلفة. ومن ضمن ما اتهم به ريفلين، أنه سلم أبيل معلومات من لجنة اختيار القضاة، التي كان عضواً فيها، وبأنه حاول تشويش التحقيق مع الوزير السابق يتسحاق مردخاي. في ستة من سبعة ملفات لم يكن هناك خلاف في الرأي بين النيابة والشرطة بأنه يجب إغلاق الملف. أما في قضية تسليم المعلومات، فرأت الشرطة أنه يجب أن يحاكم. لكن المستشار قبل موقف النيابة العامة وأغلق هذا الملف أيضاً، لعدم أهميته للجمهور.

أريئيل شارون (رئيس الحكومة، الليكود)- متهم بتلقي رشوة في قضيتين مختلفتين وبمخالفة قانون الأحزاب وقانون تمويل الأحزاب. اتهم شارون بأنه تلقى رشوة من ديفيد أبيل باتفاقية ملايين وقعت مع ابنه، غلعاد، عن طريق دعم في الانتخابات التمهيدية في العام ٩٩، وحسب الشبهات، ساعد شارون أبيل، مقابل ذلك، بعلاقات دبلوماسية- سياسية، بهدف خدمة مشروعه الخاص، «الجزيرة اليونانية» ودفعه الى الأمام. كما عمل على ضم أراضي بلدة غيناتون لمدينة اللد- وهذه العملية كانت ستمكّن أبيل من استغلال الأراضي التي اشتراها في المنطقة وتقدر بالملايين. وفي قضية سيريل كيرن يشتبه في شارون أنه تسلم ملايين الدولارات من متمولين في الخارج، سواء كهدايا «إرسل لحميك»، أو بناء على أمل القيام بعمل فوري من أجل دفع مصالحهم في الشرق الأوسط الى الأمام. وقد تم غسل الأموال، وفق الشبهات، عن طريق شركة للتغطية افتتحها غلعاد شارون وسيريل كيرن في جزيرة العذراء، وتم تحويلها بواسطة بنك في النمسا لحساب بنك غلعاد في تل أبيب. واتهم شارون أيضاً، بأنه تلقى، عن سابق معرفة، تبرعات غير قانونية في فترة الانتخابات التمهيدية الداخلية في حزب الليكود في العام ٩٩ وفي الانتخابات العامة في العام ٢٠٠١،

التحقيق في قضية «الجزيرة اليونانية» إنتهى. وأوصت المدعية العامة، عيدنا أربيل، المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، بتقديم شارون للمحاكمة. ومن المفروض أن

يتخذ المستشار قراره قريباً. أما التحقيق في قضية سيريل كيرن فما زال مستمراً، ويبدو أنه سينتهي بعد عدة أشهر.

عومري شارون (الليكود)– متهم بارتكاب مخالفات غش وخداع وتزييف وانتهاك قانون تمويل الأحزاب. وفق الشبهات، كان عومري شارون يقف من وراء جهاز تحويل التبرعات غير القانونية لحملات أريئيل شارون المختلفة. ويبدو أن هذا الجهاز، الذي مكّن من القيام بذلك، قد تشكّل بواسطة إقامة شركة للتغطية، تسمى «أنانكس محكريم». وكانت قائدة الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا الغش والخداع، العميد ميري جولان، قد قالت منذ فترة طويلة إن هناك مكاناً لتقديم عومري شارون للمحاكمة، على الأقل في جزء من المخالفات المنسوبة إليه. بات من الواضح اليوم أنه ستقدم ضده لائحة اتهام، ولكن ليس من الواضح حتى الآن، أي بنود ستشمل.

الكنيست الـ ١٦:
(ملامح واتجاهات)

يضم هذا العدد من «أوراق اسرائيلية» تقارير صحفية حول الكنيست الإسرائيلية الحالية، السادسة عشرة (بدأت ولايتها في أواخر كانون الثاني ٢٠٠٣)، من جوانب متعددة ومختلفة تحيل إلى أدائها العام باعتبارها السلطة التشريعية، في جهة، وفي أخرى باعتبارها القاعدة النيابية للسلطة التنفيذية (الحكومة) التي تقف على رأس هرم السلطة السياسية في اسرائيل.

وقد ظهرت هذه التقارير في ملحق خاص حول الكنيست أصدرته صحيفة «هآرتس» في ٢٦ نيسان ٢٠٠٤، عشية يوم الاستقلال الأخير، ال ٥٦، لدولة اسرائيل.

من منطوق هذه التقارير، إجمالا وتفصيلا، تنبسط أمام القارىء صورة عامة وشاملة كفاية عن الكنيست الاسرائيلية الحالية، لناحية جوانب عديدة، لعلّ أهمها جانب تركيبتها الحزبية التمثيلية التي زكّت ولا تنفك تزكّي سيطرة شبه مطلقة لإئتلاف حكومي، من أحزاب اليمين المتطرف ويمين الوسط، على مقاليد الحكم.

ثمة الكثير من التفاصيل الأخرى، المثيرة هي أيضاً، في هذه التقارير. وجميعها تؤشر الى ملامح الكنيست ال١٦ وإتجاهاتها التي تشكّل، بكيفية ما، إتجاهات الجمهور الاسرائيلي العريض.

ما الذي يمكن تعويله على كنيست بتركيبة كهذه؟ ما هي الخيارات المتاحة والرهانات المؤجلة؟ كيف ستتأثر التطورات الداخلية والخارجية، السياسية وغيرها، بتلك الملامح والإتجاهات السائدة في الكنيست؟. كل هذه الأسئلة، وغيرها كثير، من شأن التقاريرالواردة هنا أن تؤدي إلى طرحها أمام القارىء وعلى الأجندة العامة.





المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)